ملخص البحث

تناول هذا البحث الموقف النحوي لابن الخباز ت ٦٣٩هـ من الكوفيين في كتابه الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، وهي من المنظومات النحوية التي جمعت المسائل النحوية والصرفية المتفرقة في كتب النحو، وكانت تعني بعرض آراء النحويين البصريين والكوفيين.

وقد درس البحث المسائل النحوية في الغرة المخفية فتناولها بالدراسة المتعمقة وذلك بذكر آراء العلماء المتعددة وأدلتهم ومناقشتها، وبيان الراجح منها مدعوما بالدليل مع بيان موقف ابن الخباز وبيان اتجاهه النحوي.

وتهدف دراسة المسائل النحوية في هذا البحث إلى إظهار موقف ابن الخباز النحوي من الكوفيين في كتابه الغرة المخفية.

وقد أظهرت الدراسة أن ابن الخباز بصريّ الاتجاه، ولكن هذا لم يمنعه من تقبل رأي الكوفيين ما دام الحق في جانبهم.

***

ABSTRACT

The study investigated the grammatical attitude of Ibn Al-Khabaz, who died A.H. of the Kufyans in his ٦٣٩in book “Al Koura Al- Makhfia in explaining Al-Durra Al-Millennium”, which is one of the grammatical series that collected the grammatical and morphological issues in grammatical books that was meant to present the views of the grammarians, the Basriens and the Kufyans. Moreover, the study examined the grammatical issues in the book of “Al Koura Al- Makhfia that dealt with in-depth study by mentioning the views of various scientists and their evidence with discussion and introduce the most likely view supported by the evidence with the attitude of Ibn -Al Khabaz via indicating to his grammatical attitude. The aim of studying the grammatical issues in this study is to show the attitude of Ibn al-Khabaz from the Kufyans in his book “Al Koura Al- Makhfia. Furthermore, the study showed that Ibn al-Khabaz had a tendency towards the Basriens, but this attitude did not prevent him from accepting the view of the Kufyans as long as they had the right on their side

المقدمـة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم، أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وصحبه أجمعين.. وبعد

فهذا بحث بعنوان: (الموقف النحوي لابن الخباز (ت ٦٣٩هـ) من الكوفيين في كتابه الغرة المخفية).

هذا وقد جعلت الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن معطي ميدانا للبحث لأمرين:

أحدهما: يتعلق بالألفية وبابن معطي، أما ما يتعلق بالألفية فهي أول منظومة تعليمية في علم النحو [١]، وهي مصدر إلهام لمن أتى بعد ابن معطي، فقد قلده فيها ابن مالك، وأفاد منها[٢]، إضافة إلى أنها نالت شهرة واسعة، فأقبل على شرحها ودراستها علماء كثيرون كابن الخباز وهو موضوع دراستنا، وعمر بن الوردي الحلبي المتوفى سنة ٦٤٩هـ [٣] والشريشي المتوفى سنة ٦٨٥هـ وسماها التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية [٤]، وابن القواس المتوفى سنة ٦٩٦هـ [٥]، والرعيني الأندلسي المتوفى سنة ٧٧٩هـ [٦] وابن جابر الأندلسي المتوفى سنة ٧٨٠هـ [٧]، وآخرون [٨].

أما ابن معطي فهو أحد أعلام العربية وأئمتها وله مكانة علمية مرموقة بين كثير من العلماء. قال عنه تلميذه ابن الخباز: " قد حاز في هذه الأرجوزة قصب السبق؛ حيث جمع بين اللفظ القليل والمعنى الكثير، وكيف لا يكون كذلك ؟! وقد كان في العربية نسيج وحدِه.

وأخبرني بعض تلامذته أن الملك الكامل – رحمه الله – سأله عن قولنا: أزيدًا رأيت غلامه، فأملى في الجواب إحدى عشرة ورقة[٩] ".

وهذا إن دل على شيءٍ فإنما يدل على إتقانه العربية، وإحاطته بدقائقها، وجمع أوابدها، وتفوقه على أقرانه من علماء عصره، والتقدير من حكام زمنه.

وقال عنه الشيخ محمد الطنطاوي: " رحل إلى دمشق واستوطنها وفيها انتفع الخلق بعلمه دراسة وتصنيفًا، ثم أرغبه الملك الكامل الأيوبي في القدوم إلى مصر، فتصدر بالجامع العتيق لدراسة النحو والأدب على أجر جزيل "[١٠].

والآخر: يتعلق بابن الخباز، فهو إمام بارع وعلاّمة أهل زمانه في كثير من العلوم والفنون، مما دفعني إلى الإعجاب بآرائه، فحينما قرأت شرحه على ألفية ابن معطي وجدت له ترجيحات وإضافات ونقدات نحوية وتحقيقات

---

(١) قال ابن معطي:

نحوية أشعارهم المرويه هذا تمام الدّرة الألفيه
أرجوزة وجيزة في النحوِ عدتُها ألفٌ خلت من حشوِ

(٢) حيث قال:

وتقتضي رضا بغير سخط فائقة ألفية ابن معط

(٣) انظر الدرر الكامنة ٣/ ٢٧٢ والبغية ٢/ ٢٢٦.

(٤) انظر كشف الظنون ١٥٥– ١٥٦.

(٥) وهو كتاب مطبوع بتحقيق د/ علي موسى الشوملي، ط الأولى ١٩٨٥م.

(٦) انظر الدرر الكامنة ١/ ٣٦١.

(٧) انظر بغية الوعاة١/ ٣٤، وكشف الظنون١/ ١٥٥.

(٨) انظر مقدمة شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١/ ٦٦، والغرة المخفية ص١٢.

(٩) الغرة المخفية ٢/ ٨٠٠.

(١٠) نشأة النحو ص ١٦٧.

سديدة على ابن معطي وعلى غيره [١].

قال عنه تلميذه ابن الشعار: " برَّز على أقرانه، وفاق أبناء زمانه، وبرع في ذلك، وتمهّر تمهر المجتهدين... وصار شيخ وقته، وحبر مصره، ولم يُرَ في زماننا أسرع حفظاً منه، ولا أكثرُ استحضارًا للأشعار والنوادر والحكايات اللطائف.. وهو غاية في الذكاء والفهم، سريع الخاطر في نظم الشعر، قوي الروح في وقت القراءة "[٢].

وقال عنه السيوطي: " كان أستاذًا بارعًا، علّامة زمانه في النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض "[٣].

وقد أسست البحث على مقدمة، وفصلين وخاتمة.

المقدمة: بينت فيها سبب اختياري الموضوع، وأهميته، والمنهج الذي اتبعته في دراسته.

الفصل الأول: خصصته بدراسة كاشفة موجزة عن ابن معطي وألفيته، وابن الخباز[٤]، والتعريف بالغرة المخفية، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: (التعريف بابن معطي وألفيته).

أما التعريف بابن معطي فقد تحدثت فيه بإيجاز عن: اسمه ونسبه ومولده، ونشأته وحياته، ومكانته وشيوخه ومصنفاته ووفاته.

وأما التعريف بألفية ابن معط فقد عرضت فيه بإيجاز إلى الحديث عن الألفية وعن أهم ملامح منهجها.

المبحث الثاني: (التعريف بابن الخباز) وقد تناولت فيه بإيجاز: اسمه ونسبه وكنيته، ومولده، ونشأته وحياته وثقافته ومكانته، وشيوخه، وتلاميذه ومؤلفاته، ووفاته.

المبحث الثالث: التعريف بالغرة المخفية ، وقد تحدثت فيه عن تعامل ابن الخباز مع ألفية ابن معطي، ومنهجه في هذا الشرح، واتجاهه النحوي.

أما الفصل الثاني فهو دراسة المسائل النحوية في الغرة المخفية، وقد جمعت فيه قدرًا كبيرًا من المسائل[٥] يصح تقديمها للباحثين والدارسين في بيان الموقف النحوي لابن الخباز من الكوفيين في كتابه الغرة المخفية فبلغت نحو ثلاث عشرة مسألة، قمت بدراستها، وحرصت على أن أضع عنوانا لكل مسألة، يتناسب مع مضمون المسألة، ثم درست هذه المسائل دراسة مستفيضة، فكنت أذكر في البداية رأي الكوفيين مسبوقا بتمهيد خفيف في المسألة؛ لأن موقف ابن الخباز من

---

(١) انظر مثلا المبحث الثالث التعريف بالغرة المخفية من البحث، والغرة ص ٢٤٧/ ٦٠٣ / ٦٦٠.

(٢) عقود الجمان ١/ ١٥٣- ١٥٤ نقلا عن مقدمة الفريدة في شرح القصيدة ص٨.

(٣) البغية ١/ ٣٠٤.

(٤) نظرًا لما كتب عنهما. انظر توجيه اللمع ص١٧ وما بعدها، والغرة المخفية ص٧ وما بعدها، ومقدمة الفريدة في شرح القصيدة ص٣ وما بعدها، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ص١٥ وما بعدها.

(٥) أي: المسائل التي تضمنت رأي البصريين والكوفيين وله موقف فيها من الكوفيين بالموافقة أو المخالفة.

الكوفيين هو موضوع البحث، ثم نقلت نص ابن الخباز متضمنا رأي الكوفيين، وناقشت الآراء المتعددة وبينت الراجح منها مدعومًا بالدليل، ثم بينت موقف ابن الخباز من الكوفيين وغيرهم. وبيان وجهته نحويًا.

وقد رتبت هذه المسائل ترتيبا يسهل الرجوع إليه، وذلك بجمع كل شيء بالذي يتصل به، فالذي يتصل بالأسماء جعلته تحت عنوان: ما يتعلق بالأسماء، والذي يتصل بالأفعال جعلته تحت عنوان: ما يتعلق بالأفعال، والذي يتصل بالحروف جعلته تحت عنوان: ما يتعلق بالحروف، فجاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المسائل المتعلقة بالأسماء، وفيه أربع مسائل:

١- حقيقة (كلا) و(كلتا) من حيث الإفراد والتثنية.

٢- موضع الضمير المتصل في (لولاك) و(لولاي).

٣- ناصب الاسم المشغول عنه.

٤- وقوع التمييز معرفة.

المبحث الثاني: المسائل المتعلقة بالأفعال وفيه سبع مسائل:

١- عامل الرفع في الفعل المضارع.

٢- بناء فعل الأمر.

٣- تقديم خبر (ما زال) عليها.

٤- منع تقديم خبر (ليس) عليها.

٥- وقوع (كاد) زائدة.

٦- وقوع الأفعال النواسخ بعد (إن) المخففة من الثقيلة.

٧- وقوع (حاشا) فعلا وحرفا.

المبحث الثالث: المسائل المتعلقة بالحروف، وفيه مسألتان:

١- مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان.

٢- (ربَّ) بين الحرفية والاسمية.

ثم كانت الخاتمة، وقد تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث،

واللهَ أسألُ أن أكون قد وفقت فيما قصدت، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

دكتور

أحمد عبد الكريم عبد المعطي

الفصل الأول

المبحث الأول:

التعريف بابن معطي وألفيته [١].

فابن معطي هو: يحيى بن معط بن عبد النور أبو الحسين زين الدين الزواوي المغربي الحنفي النحوي.

ولد سنة ٥٦٤ هـ بالمغرب، وعاش فترة صباه، وتلقى علومه الأولية فيها، والتقى بأبي موسى الجزولي، ثم رحل إلى دمشق، وقام بالتدريس والتعليم، فالتف حوله الطلاب يستمعون إليه ويفيدون منه في النحو وعلوم اللغة والأدب.

وكانت له مكانة كبيرة عند الحكام، فولاه الملك المعظم عيسى الأيوبي ت٦٢٤هـ ، النظر في مصالح المساجد، وجلس فيها يقرئ الناس الأدب واللغة، ولما تولى الملك الكامل سنة ٦٢٤هـ، وطلب منه السفر معه إلى مصر قرر له راتبًا وجعله يقرئ الناس الأدب والنحو بجامع عمرو بن العاص.

وقد أخذ العلوم عن مجموعة من أكابر علماء عصره ولازمهم، وسمع منهم كابن عساكر المتوفى سنة ٦٠٠هـ [٢] وأبي موسى الجزولي، المتوفى سنة ٦٠٧هـ [٣] والتاج الكندي المتوفى سنة ٦١٣هـ [٤].

وله جملة من المصنفات التي تشهد بغزارة علمه ووفرة بضاعته منها: ألفية ابن معط في النحو وهي أشهر مؤلفاته، وعليها شروح كثيرة منها شرح ابن الخباز وسنتحدث عنه لاحقًا، وشرح ابن القواس[٥] والفصول الخمسون، وقد شرحه ابن إياز[٦] ومصنفات أخرى في النحو واللغة والشعر والعروض.

ومات ابن معط في ذي القعدة سنة ٦٢٨هـ، ودفن بالقرافة بالقرب من تربة الإمام الشافعي – رضي الله عنه –.

وأما ألفية ابن معطي فالمستقرئ لها يدرك بوضوح أنها من أدق المنظومات النحوية، التي جمعت المسائل النحوية والصرفية المتفرقة في كتب النحو، فجاءت قواعده مجتمعة فيها.

قال ابن الخباز: " فإن عقد الدرة الألفية يُعجز أهل العصر على نظم نظيره بَلَه نظرائه لما أودعه مؤلفه من المسائل التي جمع متفرقها باعتنائه وضمَّ نشرها في أثنائه "[٧].

---

(١) انظر ترجمته في إنباه الرواة ٤/ ٣٨، ووفيات الأعيان ٥/ ٢٤٣، وبغية الوعاة ٢/ ٣٤٤، وشذرات الذهب ٥/ ١٢٩، ومقدمة شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ص ١٥، وما بعدها ومقدمة المحصول في شرح الفصول ص١٥ وما بعدها.

(٢) انظر الأعلام ٦/ ١٢.

(٣) انظر البغية ٢/ ٢٣٦.

(٤) انظر شذرات الذهب ٥/ ٥٤.

(٥) وهو كتاب محقق ومطبوع حققه د/ علي موسى الشوملي ونشرته مكتبة الخريجي بالسعودية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

(٦) وهو كتاب محقق ومطبوع بتحقيق د/ شريف عبد الكريم النجار، ط دار عمار بالأردن ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.

(٧) الغرة المخفية ص ٥١.

وقد سماها- أيضًا – ابن معطي بـ: بالدرة الألفية فقال:

نحوية أشعارهم المرويه

هذا تمام الدرة الألفيه

وقد نظمها على بحرين هما: الرجز والسريع يشير إلى ذلك قوله [١]:

لا سيّما مشطورِ بحرِ الرجزِ

إذا بُني على ازدواجٍ موجزِ

أو ما يضاهيهِ من السَّريعِ

مُزْدوج الشطور كالتصريعِ

وقد عنيت هذه الألفية بأمور منها:

- أنها تُعْنَى بالحكم النحوي مدعومًا بالمثال، من ذلك قوله في بناء العلم المفرد والنكرة المقصودة على الضم:

وإنما يُبْنَى على الضَّمّ العَلَمْ

أو متنكّر مُواجه يُضَمْ

تقول يا زيدُ ويا غلامُ

فيستوي المنكور والأعلام[٢]

- أنها تعني بتضمين شروط تحقيق الحكم النحوي، من ذلك قوله في إعمال اسم الفاعل[٣]:

فالأول اسم فاعل للحال

أو اسمُ فاعل للاستقبالِ

يَنْصب مفعولاً به كالفعلِ

تقولُ زيدٌ مُبغض ذا البخلِ

والشرطُ في إعمالهِ أن يعتمدْ

على مُصدّرٍ إليه يَسْتندْ [٤]

يلاحظ هنا أن ابن معطي اشترط في إعمال اسم الفاعل عمل الفعل المضارع من الرفع والنصب أن يعتمد على شيء يتقدمه كأن يكون خبرًا كالمثال المذكور: زيد مبغض ذا البخل. أو مصدرًا بحرف استفهام أو نفي... الخ [٥].

- أنها تعني بعرض رأي البصريين والكوفيين مع بيان موقف ابن معطي مؤيدًا بالدليل، من ذلك: قوله في تنازع الفعلين لمعمول واحد [٦]:

فسيبويه يُعملُ الأخيرا

في ظاهرٍ ويجعلُ الضّميرا

في أسبق الفعلين وهو أولى

وعكسَ الكوفيُّ هذا القولا

يشهد (هاؤم اقرؤا كتابيهْ)

لسيبويه واللغات العاليهْ

يلاحظ هنا أن ابن معطي ذكر رأي البصريين والكوفيين في المختار إعماله من الفعلين في نصب الاسم، واختار مذهب سيبويه، ودعمه بالشاهد القرآني:﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ﴾[٧] وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على سعة اطلاعه وإحاطته بمذاهب النحويين.

- أنها كانت تعني بالتنبيه على ما جاء شاذًا

---

(١) المصدر السابق ص ٦٣.

(٢) انظر الغرة المخفية ص ٥١٣، وانظر على سبيل المثال أيضًا ٨٠-٨٩-٩٤-١٠٩-١١٣-٢١٨.

(٣) المصدر السابق ص ٤٧٩.

(٤) الغرة المخفية ص ٤٧٩، وانظر على سبيل المثال ص ٤٩٦ – ٥٢٣.

(٥) انظر الغرة المخفية ص ٤٨٠، وانظر أيضًا ص ٤٠٧.

(٦) الغرة المخفية المخفية ص ٣٢١، وانظر أيضًا ص٨٦ – ١٧٦.

(٧) سورة الحاقة الآية ١٩.

ولم يرد به سماع، يشير إلى ذلك قوله في مجيء اسم التعجب مباشرة من الفعل الرباعي على وزن (أفعل) مثل (أعطى):

وشَذّ ما أعطاه في الرباعي

ومثله يحتاج للسماع (١)

– أنها كانت تعني بإعراب بعض الصيغ النحوية من ذلك إعرابه صيغتي التعجب: (ما أحسن خالدًا) و(أحسن بخالد) إذ يقول(٢):

تقول ما أحسن خالدًا فما
مبتدأ منكّر قد أبهما
وخالدٌ منتصبٌ بأحسنا
وإن تقلْ: أحسن بخالدٍ هنا
فاللفظُ لفظُ الأمرِ والمعنى خبْر
معناه ما أحسنَه وقد ظهرْ

أرأيت هنا كيف أعرب ابن معطي صيغتي التعجب في: (ما أحسن خالدا) و(أحسن بخالد) على طريقة البصريين مما يدل على بصريته.

– أنها كانت تعني بإيراد القاعدة النحوية، وربطها بالسماع الوارد عن العرب من القرآن والشعر، يشير إلى ذلك قوله في (أنّ) المفتوحة الثقيلة و(كأنّ) إذا خففتا جاز إعمالهما وإهمالهما تبعا لما جاء به السماع (٣).

كذاك أنّ وكأنّ خُفِّفا
في الشعر والقرآن ذاك عُرفا
نحو: (كأن لم تَغْنَ) (أن لا يرجعُ)

(أَنْ هالِكٌ) في الشعر أيضًا يُستمعُ

فما ذكره ابن معطي في جواز إعمال وإهمال (أنّ) المفتوحة المشددة، و(كأنّ) إذا خففتا ربطه بالسماع في القرآن والشعر بنحو قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾(٤) وقوله سبحانه: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾(٥).

وأما قوله: (أن هالكٌ) فهي قطعة من قول الأعشى:

فِي فتيةٍ كسيوف الهند قد علموا
أَنْ هالكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى وينتعلُ (٦)

والتقدير: أنه هالك،

ولعل ابن معطي كان يكتفي بإشارة إلى الشاهد، نظرًا لضيق مجال الشعر دون النثر، واعتمادًا على فطنة القارئ وحفظه للشاهد.

– أنها كانت تعني بالإشارة إلى لغات العرب المتعددة في كلمات الشاهد، يشير إلى ذلك قوله في (ما) الحجازية العاملة عمل (ليس) (٧).

يشهدُ للحجازِ في لغاتِهمْ
مقالُهُ **" ما هنّ أمهاتِهم "**

ومَن عدا أهلَ الحجاز رفعوا
خبر ما إلا الذين سمِعوا
النّصبَ في القرآن فيما ذُكر
ومنه في يوسُفَ **" هذا بشرا "**

---

(١) الغرة المخفية ص ٤٧٠ ، وانظر على أيضًا ص٤٨٩ – ٥٠٣ – ٥٤٥.
(٢) الغرة المخفية ص ٤٦٥، وانظر أيضًا ص ٤٧٥.
(٣) المصدر السابق ص ٤٤٦ ، وانظر ص٥٠٢ – ٥٠٣ – ٥٤٥.
(٤) سورة يونس، الآية ٢٤.
(٥) سورة طه الآية ٨٩.
(٦) من البسيط وهو في ديوانه ص ١٠٩ والمقتضب ٩/٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٧١/٨.
(٧) الغرة المخفية ص ٤٢٩، وانظر أيضاً صـ ٥٢١.

يلاحظ هنا أن ابن معطي ذكر لغة أهل الحجاز في إعمال (ما) عمل (ليس) ودعم لغتهم بشواهد قرآنية نحو قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[١] وقوله سبحانه: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[٢]، وحرص على الإشارة إلى رفع خبر (ما) في غير لغة أهل الحجاز، وأن كل عربي يسمع الآية ينصب الخبر مطلقًا[٣].

***

(١) سورة يوسف الآية ٣١.
(٢) سورة المجادلة الآية ٢.
(٣) انظر الغرة المخفية ص ٤٣١.

المبحث الثاني:

التعريف بابن الخباز [٤].

هو: أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي منصور بن علي الإربلي الموصلي شمس الدين ابن الخباز.

وقد تكنى صاحبنا بأبي عبد الله وأبي العباس.

ولد ابن الخباز بالموصل في الثامن عشر من شهر جمادى الأولى سنة تسع وثمانين وخمسمائة.

نشأ ابن الخباز بالموصل في أسرة فقيرة، وكان والده يبيع الخبز، وأصيب بالعمى وهو صغير، غير أنه لما بلغ سنّ التحصيل أقبل على طلب العلم واجتهد في تحصيله فحفظ القرآن الكريم أولاً، ثم شرع في دراسة بقية العلوم في اللغة والنحو والعروض والحساب والشعر حتى صار إمام أهل زمانه.

وقد تنوعت ثقافته وتعددت معارفه في اللغة والنحو والعروض والشعر، فأصبح ذا ثقافة عالية ومنزلة عظيمة بين العلماء.

وقد تلقى العلوم على كثير من علماء عصره، فسعى إليهم، والتقى بهم، وأفاد منهم، فقد قرأ النحو والأدب على أبي الفضل المقرئ الضرير المعروف بابن حرمية المتوفى سنة

(٤) انظر ترجمته في البداية والنهاية ١٣/ ١٥٧، النجوم الزاهرة ٦/ ٣٤٢ والبغية ١/ ٣٠٤ وشذرات الذهب ٢/ ٢٠٢، والأعلام ١/ ١١٤، ومقدمة توجيه اللمع ص١٧ وما بعدها ومقدمة الفريدة في شرح القصيدة ص٣ وما بعدها.

٦١١هـ وعلى أبي حفص الضرير الموصلي النحوي اللغوي المتوفى ٦١٣هـ، وأخذ الحساب على الشيخ أبي المعالي.

ونتيجة لتعدد معارفه وسعة ثقافته تصدر للتدريس والإقراء، فأقبل عليه الطلاب يفيدون منه ويستمعون إليه، ومن هؤلاء الطلاب: ابن الشعار الموصلي صاحب عقود الجمان المتوفى سنة ٦٥٤هـ، ومحمد بن ميكال الفرضي الموصلي المتوفى ٦٨٠هـ.

وله مؤلفات تشهد بغزارة علمه ورجاحة عقله منها: الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن معط المتوفى ٦٢٨هـ، وهو كتاب محقق ومطبوع [١]، وتوجيه اللمع وهو شرح كتاب اللمع لابن جني وهو كتاب محقق ومطبوع[٢] والنهاية في شرح الكفاية [٣].

وتوفى في العشر الأُوَل من شهر رجب سنة ٦٣٩هـ، كما أخبر بذلك ابن الشعار، وهو أقدم من ترجم له، إضافة إلى ما جاء في شذرات الذهب[٤] أنه مات عن خمسين عامًا، وخاصة إذا علمنا أن ولادته سنة ٥٨٩هـ وأنه مات عن خمسين عامًا أمكننا أن نعرف أن تاريخ وفاة ابن الخباز ٦٣٩هـ هو الصحيح، وما قيل إنه توفى ٦٣٧هـ [٥] غير صحيح، لما ذكر.

المبحث الثالث:

التعريف بالغرة المخفية

يعد كتاب الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز من أرفع الكتب شأنًا، وأعلاها قدرًا، فهو من أجود شروح ألفية ابن معطي، وأكثرها ذيوعًا وانتشارًا، لذا اعتُنِي به الناس وتداولوه في مؤلفاتهم.

وابن الخباز هو أول من حاز قصب السبق في شرح ألفية ابن معطي – كما ذكرنا – فأحاط بدقائقها، وأحسن فهم عبارتها.

قال الإمام أحمد بن يوسف الرّعيني ت ٧٧٩هـ[٦] في مقدمة شرحه لألفية ابن معطي: " وهذه الألفية قد اعتُني قديمًا وحديثًا بشرحها، وكشف لأفهامهم عن أنوار صبحها، فأول من شقّ الصدف عن درتها، وبرقت له أسارير سرتها الإمام العلامة شمس الدين أبو العباس أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي بن منصور الموصلي المعروف بابن الخباز "[٧].

– ومما يعزز مكانة هذا الشرح أنَّ ابن معطي قد علم بشرح ابن الخباز لألفيته؛ ووعده بألفية أخرى أفضل منها يدل على ذلك قول ابن الخباز: " وحدثني من أثق به: أنه أخبره بأنني أشغل الناس في أرجوزته فقال: سوف أُنفِذُ إليه ما هو خير منها، فقيل لي: إنه صنع واحدة مبلغها عشرة آلاف بيت [٨]".

---

(١) بتحقيق حامد محمد العبدلي – دار الأنبار – بغداد.

(٢) بتحقيق د/ فايز ذكي دياب – ط دار السلام – القاهرة.

(٣) هي رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة جامعة الأزهر.

(٤) ٢/ ٢٠٢.

(٥) انظر البغية ١/ ٣٠٤.

(٦) مقدمة الفريدة في شرح القصيدة ص٢٣.

(٧) انظر الدرر الكامنة ١/ ٣٤٠.

(٨) الغرة المخفية ٢/ ٨٠٠.

والناظر في الغرة المخفية على ألفية ابن معطي يجد الآتي:

– أنه أرشد المتعلمين إلى المراد من ألفية ابن معطي، فكان يفسر أبيات الألفية، ويجليها بوضوح ويفصل مجملها، ويبين قصدها داعمًا ذلك بالدليل (١).

– كان يُعنى بالتعليل للأحكام النحوية وإزالة الغموض الذي يكتنفها حرصًا على تمكين القاعدة في الأذهان (٢).

– كان يستدرك على ابن معطي بعض الأحكام النحوية، وينبه على ما أهمله وفات منه في ألفيته، ومن ذلك:

قوله: " ولم يذكر يحيى – رحمه الله – حكم نوني التوكيد في أرجوزته"(٣).

وقوله في باب النواصب: " ولم يذكر يحيى (كي) في النواصب، وهو سهو "(٤).

وقوله في باب العدد: " قد أغفل يحيى نبذاً من أحكام العدد، وأنا أسوق إليك ما أغفله..."(٥).

– كان يعترض على ابن معط كثيرًا في ألفيته، فكان يصرح بالخطأ والإعلان عنه، ومنها، عدم الدقة في ترتيب أبيات الألفية وأمثلتها والوقوع في بعض عيوب القافية.

قال ابن الخباز معلقًا على قول ابن معطي:

وكل ما لم ينصرفْ تَفْتحــهُ

جرّا كإسحاقَ ويأتي شرحهُ

" كان حق هذا البيت أن يذكره قبل قوله:

وإن يكن آخره معتــلا .....

لأن غير المنصرف قسيم المنصرف.. وهذا

---

(١) من ذلك تعليقه على بيت ابن معطي:

وعنْ إذا جَرَرْتَه اسم وعلى

مِنْ عنْ يمينٍ من عليه نقلا

" معنى (عن) المجاوزة وحرفيتها في قولك: رميت عن القوس؛ لأنها أضافت الفعل إلى الاسم واسميتها في قول القطامي:

فقلت للركب لما أن علا بهم

مِنْ عنْ يمين الحُبْيا نظرة قبلُ

ومعنى " على " الاستعلاء وحرفيتها في قولك: على زيد ثوبٌ لإضافتها الثوبَ إلى زيد، واسميتها في قول الشاعر:

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها

تَصِلُّ وعنْ قيْضٍ ببيْداء مجْهل

وهذان البيتان اللذان قصدهما " الغرة المخفية ١/ ١٩٢– ١٩٣، وانظر أيضًا ١/ ١٦٠– ١٦٢، ١/٢٢٣– ٢٢٤، ١/ ٢٤١– ٢٤٢، ١/ ٢٤٤– ٢٤٨.

(٢) إذ علق على قول ابن معطي في بناء المضارع مع نون التوكيد:

ونون يَفْعَلْن ويَـفْعلنـــا

مؤكـــدًا حــلّ بهِ ليُـبْنَـي

فقال: " إنما يُبْنى الفعل مع نون التوكيد؛ لأنها من خصائص الفعل، والأصل في الفعل البناء، فلما لحقته حققت فيه معنى الفعلية فجذبتْهُ إلى أصله، كما أن اللام والإضافة في غير المنصرف جذبته إلى أصله... ". لغرة المخفية ١/ ١٧١، وانظر أيضًا ١/ ٩٣– ٩٤، ١/٩٧.

(٣) الغرة المخفية ١/ ١٧١ – وأنظر أيضًا ١/ ٧٥– ٧٦ – ٨٠.

(٤) الغرة المخفية ص١٦٠ .

(٥) الغرة المخفية ص ٤٦٤.

سوء ترتيب. وقوله" تفتحه " و" شرحه " عيب في القافيـــة، لأن الأول " متراكـــب[١]، والثـــاني: " متدارك "[٢] فقد بنى البيت على حدين " [٣].

وقوله معلقًا على تثنية (أعليان) في قول ابن معط:

تقول: قاضيان أعليـــان

وشذ في المقصور مِذْروانِ

" وقولـه فـي التمثيـل: (أعليـان) خطـأ، لأن (أعلـــــــى) أفعـــــــل التفضـــــــيل، ولا يُثَنّى إلا مصحوبًا باللام أو بالإضافة، وهو من بنات الواو لأنه من العلو[٤] ".

– كـان يحـرص علـى الإتيـان بشـواهد تؤيـد الحكم أو القاعدة النحويـة أو تفسير الألفاظ[٥]، فجاء كتابه حافلا بقراءات قرآنية [٦]، وأحاديث نبويـــة[٧]، وشـــواهد شـــعرية، وبعـــض الأمثـــال العربية[٨].

– كان يعرض لآراء النحويين بطريقة البسط والتحليل والمناقشة غالبًا[٩]، وبطريقة الإيجاز فـي قليـل مـن الأحيـان [١٠]، ويـرجح مـا يـراه صائبًا داعمًا ذلك بالحجة والدليل.

– كـان يُعْنَـى فـي شـرحه للألفيـة بـالمنهج التعليمـــي، إذ كـــان يفتـــرض الافتراضـــات والتسـاؤلات ويجيـب عنهـا، حتـى يجعـل القـارئ أكثر إفهاماً وإحاطة بالمعلومة [١١].

– والمتتبع لشرح ابن الخباز على ألفية ابن معط بعد استقرائه يستطيع أن يعرف أن ابن الخباز كان ذا نزعة بصرية، وهذا لم يمنعه من انتقاد البصريين حينما يرى أن الصواب خالفهم الأمـر الـذي حقـق لـه اسـتقلالاً فـي الـرأي والفكر[١٢].

---

(١) عبارة عن ثلاثة أحرف متحركة بين ساكنين، وسمي متراكبًا لأن الحركات توالت فركب بعضها بعضًا. الكافي في العروض والقوافي للتبريزي ص ١٤٨.

(٢) هو: حرفان متحركان بين ساكنين، وسمي متداركًا لتوالي حرفين متحركين بين ساكنين. المصدر السابق ص١٤٨.

(٣) الغرة المخفية ١/ ١١٢، وانظر مثلاً ١/ ٧٢، و١/ ١٢٨، ١/ ١٣٥، و ١/٢٠٨.

(٤) الغرة المخفية ١/ ١٢٥، وانظر اللسان (علو) ٢١٦/١ – ٢١٧.

(٥) انظر على سبيل المثال ١/ ٦٠ – ٦١ – ٦٢ – ٩٠ – ٩١ – ٢٦٢ .

(٦) انظر على سبيل المثال ١/ ٩٠ – ٩١، ٩٥ ، ٢١٨/١ – ٢٤٧/١– ٢٦٠– ٢٩٠.

(٧) انظر ٦٥/١– ٩٠ – ٩١، ٢٣٤/١.

(٨) انظر ١/ ٧٨، ١/ ١٠٦ – ١٦٤/ ١٨٤، ١/ ٢١٨ – ٢٢٣، ١/ ٣٢٤، ١/ ٣٥٨، ١/ ٣٣٥ / ٣٣٦.

(٩) انظر على سبيل المثال ١/ ١٥٢، وإعراب الفعل المضارع ١/ ١٥٩، ١/ ١٨٩، ١٠/ ١٩٤، ١/ ٢٠٠– ٢٠٣، ١/ ٢٧٢– ٢٧٣، ١/ ٢٣٠، ٢/ ٥١٨– ٥٢٠.

(١٠) انظر مثلا ١/ ٩٤، ١/ ١٤٧، ١/ ١٥١، ١/ ١٧٤.

(١١) انظر على سبيل المثال ١/ ١١٧، ١/ ١٢٥، ١/ ١٦٥، ١/ ١٦٧.

(١٢) انظر مثلا حديثه عن مجيء (من) لابتداء الغابة في الزمان، وحديثه عن منع تقديم خبر (ليس) عليها، وانظر: الغرة المخفية ١/ ١٥٣.

الفصل الثاني

(دراسة المسائل النحوية في الغرة المخفية)

المبحث الأول:

١ – حقيقة (كلا) و(كلتا)

(كلا) و(كلتا) لفظان يدلان على معنى التثنية، وهما مفردان في اللفظ على غير ما ذهب إليه الكوفيون، وقد أشار ابن الخباز إلى موقفهم في حقيقة لفظ (كلا) و(كلتا)، وذلك في معرض تعليقه على قول ابن معطي:

أجمعُ أكتعُ يليه أبصعُ

أبتَعُ والكلُّ لكلٍّ يَتْبَعُ

فقال: "وهما عند البصريين مفردان، واستدلوا عليه بإفراد خبرهما، وفي التنزيل:﴿ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[١].

وقال الأعشى:

كلاَ أبويكمُ كان فرعًا دِعامةً

ولكنهم زادوا وأصبحتُ ناقصا[٢]

وذهب الكوفيون إلى أنهما مثنيان تثنية لفظي، واستدلوا عليه بإعرابهما إعراب المثنى، وقد أجبنا عنه[٣] "[٤].

مما تقدم يتبين لنا أن النحويين مختلفون في حقيقة (كلا وكلتا) على قولين:

أحدهما: ذهب البصريون إلى أنهما مفردان لفظًا مثنيان معنى.

قال المبرد: " فإن قلت: فأنت تقول: كلاهما منطلق، فـ (كلا) لا يكون إلا لاثنين، فلِمَ أضفته إلى ضميرهما ؟ فالجواب في ذلك أن (كلا) اسم واحد فيه معنى التثنية "[٥].

وتابع البصريين في ذلك كثير من العلماء منهم: ابن الشجري، وابن يعيش والشلوبين، وابن مالك[٦]، وغيرهم [٧].

وقد احتجوا بما يأتي:

١- وجودهما بالألف في حال النصب والخفض إذا أضيفا إلى الظاهر؛ إذ إن جميع العرب تستعمل (كلا وكلتا) بالألف، فإنك تقول: رأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين ورأيت كلتا المرأتين، ومررت بكلتا المرأتين. مما يدل

---

(١) سورة الكهف، من الآية ٤.

(٢) البيت من الطويل وهو في ديوانه ص١٩٩، والخصائص ٣٣٥/٣، والإنصاف ٤٤٢/٢، وتذكرة النحاة ص٦٣١.

موطن الشاهد: (كلا أخويكم كان فرعا) حيث أعاد الضمير مفردًا في (كان) على (كلا) مراعاة للفظ.

(٣) وذلك بانقلاب ألفيهما إلى ياء حملاً على (لدى) و(على) حيث قال: " وإنما شبهتا " لدى " و"على" حيث لزمتا الإضافة فقلبت ألفهما في النصب والجر ياء؛ ووقع التشبيه في الجر والنصْب دون الرفع لأن لـ (على) و(لدى) حالتيْ جر ونصب وليستْ لهما حالة رفع " الغرة المخفية ص ٣٧٤.

(٤) الغرة المخفية ١/ ٣٧٥.

(٥) المقتضب ٣/ ٢٤١.

(٦) انظر الأمالي لابن الشجري ١/ ٢٩٠- ٢٩١ وشرح المفصل ١/ ٥٤، وشرح المقدمة الجزولية ٤١٢/١، وشرح التسهيل ١/ ٦٧.

(٧) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٤، والمقاصد الشافية ١/ ١٦٤ والهمع ١/ ٩٧.

على أنَّ الألف ليست للتثنية [١].

٢- أن الضمير تارة يرد إليهما مفردًا حملاً على اللفظ، وتارة يرد إليهما مثنى حملاً على المعنى.

مثال ردّ الضمير مفردًا قوله تعالى: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾[٢].

فقال: (آتت) بالإفراد حملاً على اللفظ.

وقول الشاعر:

كلاَ يوميْ أمامةَ يومُ صدٍّ

وإنْ لم نأْتها إلا لِمامَـــا [٣]

فقال يوم بالإفراد.

ومثال ردَّ الضمير إليهما مثنى حملاً على المعنى، ما حكى عن بعض العرب: "كلاهما قائمان، وكلتاهما لقيتهما ".

وقول الشاعر:

كلاهُما حينَ جدَّ الجريُ بينهما

قَدْ أَقْلَعا وكلا أنفيهما رَابـي [٤]

فقال: (أقلعا) حملاً على المعنى، وقال: (رابي) حمـــــــلاً علـــــــى اللفـــــــظ كما في قراءة حمزة والكسائي وخلف بإمالة ألف (كلتـــــا) فـــــي قولـــــه تعـــــالى: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [٥].

- جواز إمالة الألف فيهما مما يدل على أن الألف فيهما ليست للتثنية؛ لأن ألف التثنية لا تجوز إمالتها.

- والآخر: ذهب الكوفيون إلى أن (كلا وكلتا) من قبيل المثنى حقيقة لفظًا ومعنى كغلاما زيد، وصاحبا عمرو.

واستدلوا على ذلك بما يأتي:

- أن أصلهما (كل) المفيد للإحاطة وخفف بحذف إحدى اللامين، وزيد الألف حتى يعرف أن المقصود الإحاطة في المثنى [٦] وزيدت التاء في (كلتا) للتأنيث.

وقد جاءت (كلتا) مفردة في قول الشاعر:

في كلتَ رجليْها سُلاَمى واحده

كلتاهما مقرونة بزائـــده [٧]

- انقلاب ألفيهما في حال النصب والخفض إلى ياء إذا أضيفا إلى المضمر نحو: رأيت الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما، ورأيت

---

(١) انظر التذييل والتكميل ١/ ٢٥٥، والإنصاف مسألة (٦٢).

(٢) تقدم تخريج الآية.

(٣) من الوافر، قاله جرير وهو في ديوانه ٤٢٢، والإنصاف ٢/ ٤٤٤ مسألة (٦٢) وابن يعيش ١/ ٥٤، وشرح المقدمة الجزولية ١/ ٤١٣.

(٤) من الطويل قاله الفرزدق وهو في ديوانه ص٣٣، والخصائص ٢/ ٤٢١، والإنصاف ٤٤٧/٢، مسألة (٦٢) وشرح المفصل ١/ ٦٤.

(٥) سورة الكهف، الآية ٣٣، وتنظر القراءة في معجم القراءات م/ الخامس ص٢٠٥، والإنصاف ٢/ ٤٤٨، مسألة (٦٢).

(٦) انظر الإنصاف ٢/ ٤٤٩، وشرح الكافية للرضي، ق١/ م١، ص٨٨ (الحفظي).

(٧) من مشطور الرجز، لم أقف له على قائل معين وهو في معاني الفراء ٢/ ١٤٢، والإنصاف ٤٣٩/٢، مسألة ٦٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٦/١، والتذييل والتكميل ١/ ٢٥٧.

المرأتين كلتيهما، ومررت بالمرأتين كلتيهما، فدل على أن تثنيتهما لفظية ومعنوية.

وما ذهب إليه الكوفيون مردود؛ لأن (كلا) ليست مأخوذة من (كل)؛ إذ إنَّ (كلا) للإحاطة، و(كلا) لمعنى مخصوص، فلا يكون أحدهما مأخوذاً من الآخر، وأن (كلت) في قول الشاعر:

في كلت رجليها سُلامى واحدة..... (١)

هو مما حذف فيه بعض الكلمة للضرورة كما جاء في قول الشاعر:

درسَ المنا بمتالعٍ فأبانِ

وتقادمتْ بالحبسِ فالسُّوبانِ (٢)

يريد المنازل (٣).

وأيضًا يُرَدُّ انقلاب ألفيهما إلى ياء إذا أضيفا إلى مضمر... بأنهما لزمتا الإضافة وجر الاسم بعدهما حملاً على (لدى) فيقال: (لدى زيد) مع المظهر، ويقال: لديك مع الضمير كما ذكر ابن الخباز وغيره (٤).

وما ذهب إليه البصريون ومن تابعهم ومنهم: ابن مالك هو اختيار الشاطبي إذ يقول: " والصحيح ما ذهب إليه الناظم والبصريون، إذ ليس (كلا) من لفظ (كل) بسبيل، ولا (كلتا) مفردها كلت، بل (كلت) محذوفة من كلتا، وأبقيت الفتحة في التاء دليلا عليها.

وأيضًا انقلاب الألف مع المضمر لا يدل على أنهما مثنيان، بل يدل على خلاف ذلك، إذ لو كانا كذلك لم يختص انقلاب الألف بالمضمر، بل كانت تنقلب مطلقًا، والمضمر كالمثنى من كل وجه، فلما لم تكن كذلك دلّ على مخالفة ما هي فيه للمثنى... "(٥).

ولنعد إلى ما ذكره ابن الخباز، إذ ذكر رأي البصريين والكوفيين ودليل كل منهما، وردّ مذهب الكوفيين فقال: " وذهب الكوفيون إلى أنهما مثنيان، تثنيته لفظية، واستدلوا عليه بإعرابهما إعراب المثنى، وقد أجبنا عنه ".

وهو في ذلك تابع للبصريين في إفراد (كلا وكلتا) لفظا وتثنيتهما معنى، وقد ظهر ضعف مذهب الكوفيين وقوة مذهب البصريين ومن تابعهم.

***

(١) انظر التذييل ١/ ٢٥٦ – ٢٥٧ (هنداوي).

(٢) من الكامل، قاله لبيد وهو في ديوانه ص٢٠٦، والتذييل ١/ ٢٥٧، والمقاصد النحوية ٤/ ١٧٢٣.

(٣) انظر الإنصاف ٢/ ٤٤٩، وشرح الكافية للرضي ق١ / م١/ ٨٨ (الحفظي).

(٤) انظر الغرة المخفية ص٣٧٤ وأيضاً التذييل ١/ ٢٥٧.

(٥) المقاصد الشافية ١/ ١٦٥.

٢- موضع الضمير المتصل في (لولاك) و(لولاي)

الأجود أن يقع بعد (لولا) الامتناعية اسم ظاهر أو ضمير منفصل نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ غير أنه قد يقع بعدها المضمر المتصل[١] وقد أشار ابن الخباز إلى موقف الكوفيين من وقوع الكاف والياء بعد (لولا)، وأنهما في محل رفع، وذلك في معرض قول ابن معط:

وسيبويهِ جرّ بعد لولَا
لولاكَ لولاهُ رآه أَوْلى

كقوله: كم موطنٍ لولايَ
وابنُ يزيدٍ ردّ هذا الرأيَ

فقال: " إذا وقع بعد (لولا) مضمر، وجب أن يكون منفصلاً، كقوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ﴾[٢]، وقد رووا عن العرب: لولاك ولولاي، قال يزيد بن الحكم:

وكمْ موطنٍ لولايَ طِحتَ كما هَوى
بأجرامه من قُلّةِ النِّيق مُنْهوي[٣]

وأنشدوا أمثالاً له.

واختلفوا في الكاف والياء:

فقال سيبويه: هما في موضع جر، وحجته أن الكاف والياء من ضمير المجرور لا من ضمير المرفوع.

وذهب الكوفيون إلى أنهما في محل الرفع، لأن (لولا) لا تعمل الجر في الظاهر، ولأنا لم نعرف حرف جر يلزم المضمر، ولأنها لو كانت حروف جر لافتقرت إلى ما تتعلق به.

وقال أبو العباس المبرّد: وهو محمد بن يزيد هذا لحن لا يجوز أن يقال.

وردّوا عليه بأن سيبويه عدل ثقة، وما روى إلا ما سمع.

وأبلغ ما في الأمر أنّ عربية هذا القائل ضعيفة فلا ترد شعرًا قد رواه النحويون "[٤].

مما تقدم يتضح لنا أنَّ النحويين – كما ذكر ابن الخباز – مختلفون في موضع الضمير المتصل في: (لولاك) و(لولاي) على عدة مذاهب[٥]:

أولها: ذهب سيبويه إلى أنّ (لولا) الامتناعية إذا وقع بعدها الضمير المتصل أي الكاف أو

---

(١) انظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١/ ٣٧٨.

(٢) سورة سبأ، من الآية ٣١.

(٣) من الطويل في ديوانه ص٢٧٦، والكتاب ٢/ ٣٧٣، ومعاني القراء ٢/ ٨٥، والإنصاف ٢٥٩/٢، وشرح الرضي ق٢/ جـ١ / ١٥٦.
اللغة: الطائح: الهالك المشرف على الهلاك. النِّيق: أعلى الجبل، الأجرام: جمع جرم وهو جسم الشيء.

والشاهد [لولاي] حيث جاء الضمير (الياء) مع (لولا) متصلاً.

(٤) الغرة المخفية ١/ ١٧٧- ١٧٨.

(٥) انظر في ذلك الأمالي لابن الشجري ١/ ٢٧٧ وشرح الكافية للرضي تح (يحيى بشير المصري) ق٢/١/ ١٥٦، والإقليد ٨٣٩/٢ وما بعدها، والمساعد ٢/ ٢٩٢، وما بعدها، والهمع ٢/ ٣٧٤ .

الياء فإنه يكون في موضع جر.

قال سيبويه في هذا باب ما يكون مضمرًا فيه الاسم متحوّلا عن حاله إذا أظهر بعده الاسم: " وذلك لولاك ولولايَ، إذا أضمرت الاسم فيه جُرَّ وإذا أظهرت رفع، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت: لولا أنت، كما قال سبحانه: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ ولكنهم جعلوه مضمرًا مجرورًا والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكون علامة مضمر مرفوع"(١).

ويفهم من كلام سيبويه أنه جعل لـ (لولا) مع المضمر حكما خالف حكمها مع المظهر كما ذكر ابن الشجري(٢).

وقد اعتلّ لذلك بأن (لولا) حرف، والحروف الجارة أكثر من الناصبة، فالحمل على ما هو الأكثر أولى (٣).

وقد انتصر النيلي لرأي سيبويه مفضلاً إياه على رأي الأخفش، وذلك لقلة التغيير، إذ يقول: " إن الأخفش وصاحب الكتاب قد اتفقا على أن التغيير حاصل، فالأخفش يرى أن التغيير في المضمر، وسيبويه يرى أن التغيير في (لولا):

ورأي سيبويه أولى لقلة التغيير؛ لأنه إذا اعتُقد أن (لولا) هنا جارة كان ذلك تغييرًا واحدًا، وهو تغيير الحرف من كونه حرف ابتداء إلى جعله حرف جر.

وأما تغيير المضمر وإيقاعه موقع المرفوع فإنه يرتقي إلى اثني عشر تغييرًا لأن المضمر المتصل اثنا عشر: اثنان للمتكلم، وخمسة للمخاطب، وخمسة للغائب، ولا يخفى ما في ذلك من كثرة التغيير، وقلة التغيير أولى، وأيضًا فتغيير (لولا) أمر تقديري ومعنوي، وتغيير المضمر أمر لفظي، والتغيير التقديري كالمعدوم، وليس التغيير اللفظي كذلك " (٤).

المذهب الثاني: ذهب المبرد إلى أنه لا يجوز أن يلي (لولا) من المضمرات إلا المنفصل المرفوع، وزعم أنّ نحو (لولاك ولولاي) باتصال الضمير لم يرو عن ثقة وأن ما ورد من شعر في ذلك فهو لحن (٥).

قال أبو العباس: " والذي أقوله: إنَّ هذا خطأ لا يصلح إلا أن تقول: لولا أنت، كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾. ومن خالفنا يزعم أن الذي قلناه أجود، ويدعي الوجه الآخر، فيجيزه على بعد.. "(٦).

وما ذهب إليه المبرد مردود بالسماع الوارد عن العرب نحو قول الشاعر:

أومتْ بعينها من الهودج
لولاكَ هذا العامِ لم أحْجُجِ(٧)

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٧٣.

(٢) انظر الأمالي ١/ ٢٧٦- ٢٧٧.

(٣) انظر الإقليد م٢/ ٨٣٩.

(٤) الصفوة الصفية ق١/ جـ٢ / ٢٧١- ٢٧٢.

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ق٢/م١/ ١٥٦، والإقليد شرح المفصل م٢/ ٨٣٦، والمساعد ٢/٢٩٢.

(٦) الكامل ٣/ ١٢٧٨ والنقل بالنص.

(٧) من السريع قاله عمرو بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه ص٤٣، والإنصاف ٢/ ٦٩٣، وابن يعيش ٣/١١٩١، والصفوة الصفية ق١/ج١/٢٧٠، والهمع ٢/ ٣٧٤.

وقوله:

ولولاهُمُ لكنتُ كحوتِ بحرٍ

هوى في مُظلمِ الغمراتِ داجِي[١]

وقول يزيد بن الحكم الثقفي:

وكَمْ موطنٍ لولايَ طحْت كما هوى

بأجرامهِ من قُلّة النّيق مُنهوي[٢]

وقول الآخر:

أتطمع فينا من أراقَ دماءنَا

ولولاكَ لم يعرضْ لأحسابِنا حسنُ[٣].

لذا عقّب الشلوبين على رأي المبرد بقوله: (فإنكار المبرد هذيان) [٤].

وقال الرضي: " والصحيح وروده وإن كان قليلا[٥] ".

وقال الأشموني: " وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد – يعني – لولاك– ولولاي– لم يرد من لسان العرب، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم.... "[٦].

المذهب الثالث: ذهب الأخفش والكوفيون إلى أن الضمير المتصل في موضع رفع بالابتداء، نيابةً عن ضمير الرفع المنفصل كما عكسوا في: أنا كأنت وأنت كأنا ولا عمل لـ (لولا) فيها، كما لا تعمل لولا في الظاهر[٧].

ويفهم من هذا المذهب أنه جعل لـ (لولا) مع المضمر حكمًا وافق حكمها مع المظهر.

ورأي الأخفش والكوفيين هو ما نميل إليه ونرجحه، لبقاء لولا على بابها من كونها حرف ابتداء ولا يليها إلا المرفوع وما وقع بعدها من ضمائر يحمل على ما يوجبه حكم لولا.

وما ذهب إليه الأخفش والكوفيون هو اختيار المالقي، إذ يقول: "فالأولى أن يحكم عليها بالبقاء، وعلى كونها حرف ابتداء عند من يرى ذلك أو على أن يحذف الوجود قبل الضمير ويبقى على خفضه، كما بقي في قوله:

رحمَ اللهُ أعظما دفنُوها

بسجستانَ طلحةِ الطلحات [٨]

(طلحة) مخفوضًا، وحذف (أعظم) قبلها؛ إذ

والشاهد (لولاك) حيث جاء الضمير الكاف مع (لولا) متصلاً وهو حجة على المبرد.

(١) من الوافر قاله عبد الرحمن بن حسان وهو في الممتع في التصريف ٣٨٢/١، والهمع ٣٧٥/٢.
والشاهد في (لولاهم) والكلام فيه كسابقه.

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) من الطويل قاله عمرو بن العاص، وهو في المساعد ٢/ ٢٩٣، والأشموني ٢/ ٢٠٦.
والشاهد (لولاك) والكلام فيه كسابقه .

(٤) وقد تناول الشلوبين المسألة في التوطئة صـ ٢٢٥، وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٨٣٥ لكن لم أجد هذا التعليق وانظره في المساعد ٢/ ٢٩٣.

(٥) شرح الكافية، ق٢/ جـ١/ ١٥٦ (بشير المصري).

(٦) شرح الأشموني ٢/ ٢٠٦.

(٧) انظر الأمالي الشجرية ١/ ٢٧٧، ورصف المباني ص٣٢٠، والجنى الداني ص٦٠٤، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي للعلوي ٢/ ٣٣٨، وشرح الشاطبي على الألفية ٦/ ٢٠٠.

(٨) من الخفيف قاله عبيد الله بن قيس الرقيات وهو في ديوانه ص٢٠، والمقتضب ١٨٦/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٧، وشرح الشاطبي على الألفية ٤/ ١٦١.

المعنى موجود فيها في كلتا الحالتين، والخروج بالضمير له نظير، والخبرية فيها ليس له نظير فاعلمه"[١].

أما ما ذهب إليه سيبويه وهو أن (لولا) حرف جر، فقد استضعفه الرضي باعتبار أن حرف الجر الأصلي لابد له من متعلق، ولا متعلق هنا، إذ يقول معقبًا على رأي سيبويه: " وفي قوله نظر، وذلك أن الجار إذا لم يكن زائدًا، كما في بحسبك، فلابدّ له من متعلق، ولا متعلق في نحو: لولاك لم أفعل ظاهرًا، ولا يصح تقديره"[٢].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن ابن الخباز يميل إلى رأي سيبويه، وقد اتضح هذا من خلال نقله الرد على المبرد في تخطئته سيبويه.

***

٣- ناصب الاسم المشغول عنه

يحتاج الاسم المشغول عنه إلى تقدير ناصب ينصبه، وقد أشار ابن الخباز إلى موقف الكوفيين في ناصب الاسم المشغول عنه بأنه الفعل الظاهر بنفسه، في نحو: (زيدًا زرته)، وذلك في معرض تعليقه على كلام ابن معط:

فأَتِ لنصبهِ بفعلٍ مضمرِ

مِن جنس ذا الفعلِ الأخيرِ المُظْهرِ

" واختلف النحويون في ناصبه: فقال البصريون: ناصبه فعل مضمر كالظاهر لفظًا ومعنى، كأنك قلت: زرت زيدًا زرته، فاستغنيت عن إظهاره لدلالة الثاني عليه.

وقال الكوفيون: هو منصوب بالفعل الظاهر الذي نصب ضميره.

وقال شيخنا[٣] – رحمه الله – لو كان كما قالوا، لكان الفعل الظاهر ناصب مفعولين "[٤].

والنحويون مختلفون في ناصب الاسم المشغول عنه بضميره على ثلاثة أقوال:

أولها: ذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل واجب الإضمار من لفظه ولا يجوز إظهاره.

قال سيبويه في هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قدّم أو أخّر: "وذلك قولك.. زيدًا ضربته، نصبه على إضمار فعل هذا يفسره، كأنك قلت: ضربت زيدًا ضربته، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره، فالاسم هاهنا مبني على هذا المضمر.

ومثل ترك إظهار الفعل هاهنا ترك الإظهار في الموضع الذي تقدم فيه الإضمار، يعني نعم رجلاً... "[٥].

وتبع البصريين في ذلك كثير من النحويين منهم الرضي والنيلي.

قال الأول: " ولنا أن نقول في تعيين العامل المقدر رافعًا كان أو ناصبًا، إنك تنظر فإن كان

---

(١) رصف المباني ص٣٢٠.

(٢) شرح الكافية للرضي ق٢/م١/ ١٥٧.

(٣) لعله: أبو حفص مجد الدين عمر بن أحمد بن أبي بكر بن مهران، المتوفى ٦١٣هـ، ولم أقف له على مؤلفات. راجع مقدمة الفريدة في شرح القصيدة ص١٠، وص٥٣.

(٤) الغرة المخفية ١/ ٤١١.

(٥) الكتاب ١/ ٨٠- ٨١.

المفسّر عاملاً في ضمير الاسم المتقدم بلا واسطة، قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه "[١].

وقال الثاني: " يقدر الناصب للاسم فعلا من لفظ الفعل المتأخر عن الاسم، فيقدر: زرت زيدًا زرته؛ لأنه قد أمكن ذلك فوجب "[٢].

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

فالسابق انصبهُ بفعلٍ أُضمرا

حتما موافـــقٍ لما قد أُظْهِرا

وقد علق الشاطبي على ما ذهب إليه ابن مالك من وجوب إضمار فعل غير الملفوظ به بقوله: " قوله: (بفعل أضمرا)، نصّ على اختياره لمذهب أهل البصرة الذين يقدرون لهذا المنصوب فعلاً غير الملفوظ به؛ لأن الملفوظ به قد أخذ ما يحتاج إليه في اللفظ فلا يستقيم أن ينصب غيره، لأنه قد اكتفى بالضمير فهو غير طالب لغيره"[٣].

ثانيها: ذهب الكوفيون[٤] إلى أن الناصب للمشغول عنه، هو الفعل الظاهر بنفسه لذلك الاسم السابق وإن كان ناصبًا للضمير أيضًا.

وقد عللوا لذلك بأن الاسم المشغول هو الطالب للفعل من جهة المعنى، وأصل العمل الطلب فينبغي أن يكون هو الناصب له، كما كان ذلك في نحو: ضربت زيدًا أخاك. ولا ضرر في كون الفعل ناصبًا لاسمين، وإن كان لا يطلب إلا واحدًا [٥].

الثالث: ذهب ابن الطراوة [٦] إلى أن الناصب للمشغول عنه هو الاكتفاء بمعنى الفعل، وهو عامل معنوي يعني القصد، وأنه العامل في السابق لا لفظه ولا فعل مقدر.

بعد عرض هذه الآراء وتباينها يتبين لنا أن الراجح منها هو مذهب البصريين القائل بأن انتصاب المشغول عنه بعامل مضمر على شريطة التفسير لوجود الحمل على النظير، وهو اختيار ابن أبي الربيع.

قال ابن أبي الربيع: "... أن نقول: إن زيدًا انتصب بإضمار فعل يفسره هذا الظاهر، ونجعله بمنزلة ما أضمر على شريطة التفسير، وإن كان جاء قليلاً، وعلى غير قياس، فهذا بلا شك أولى؛ لأن الحمل على ما له نظير وإن قل وخرج عن القياس أولى من قول لا نظير له، فهذا الذي حمل النحويين على أن قالوا: إنّ (زيدا) من قولك: زيدًا ضربته منصوب بإضمار فعل يفسره ما بعده "[٧].

وهو أيضًا اختيار الشاطبي[٨] إذ ذكر ما ذكره ابن أبي الربيع.

أما ما ذهب إليه الكوفيون وابن الطراوة

---

(١) شرح الكافية ١/ ٥٣٧.

(٢) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي جـ١/ ق٢ / ٨٢٩.

(٣) شرح الشاطبي على الألفية ٣/ ٦٥.

(٤) انظر الإنصاف مسألة رقم (١٢) والتبيين عن مذاهب النحويين ص٢٦٦ والصفوة الصفية ١/ ق٢/ ٨٢٨.

(٥) انظر شرح الشاطبي على الألفية ٣/ ٦٥، وانظر أيضًا التبيين ص٢٦٧.

(٦) انظر البسيط في شرح الجمل ٢/ ٦٢٨.

(٧) البسيط ٢/ ٦٢٩- ٦٣٠.

(٨) انظر شرح الشاطبي على الألفية ٣/ ٦٧.

فضعيف.

أما ما ذهب إليه الكوفيون من أن الناصب للمشغول عنه الفعل الظاهر، فقد عده ابن يعيش فاسدًا من جهة اللفظ، حيث قال: " هو قول فاسد، لأن ما ذكروه وإن كان من جهة المعنى صحيحًا، فإنه فاسد من جهة اللفظ، وكما تجب مراعاة المعنى، كذلك تلزم مراعاة اللفظ، وذلك أن الظاهر والمضمر ههنا غيران من جهة اللفظ، وهذه صناعة لفظية.

وفي اللفظ قد استوفى مفعوله بتعديه إلى ضميره واشتغاله به، فلم يجز أن يتعدى إلى آخر، والذي يدل أنه منتصب بفعل مضمر غير هذا الظاهر، أنك قد تقول: زيدًا مررت به، فتنصب زيدًا، ولو لم يكن ثم فعل مضمر يعمل فيه النصب لما جاز نصبه بهذا الفعل، لأن مررت لا يتعدى إلا بحرف جر[١] ".

وقد ردّ – أيضًا– ابن أبي الربيع مذهب الكوفيين، وذلك لعدم وجود نظير له حيث قال: " وأما أن يقال: إن (زيدًا) منصوب بهذا الفعل الظاهر مع تعديه إلى مضمره فشيء لا نظير له، لأن الفعل إذا طلب معنى، فلا يعطى منه إلا لفظ واحد، ولا يعطى منه لفظان إلا على طريقة التبعية "[٢].

وأما ما ذهب إليه ابن الطراوة من أنّ نصب المشغول عنه بالمعنى فلا يجوز؛ لأن النصب بالمعنى لا يعمل إلا في الظرف والمجرور، والمفعول الصحيح لا يعمل المعنى فيه [٣].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن ابن الخباز يتجه وجهة البصريين، وقد ظهر ذلك بذكر رأي شيخه في رده لمذهب الكوفيين بأنه لو كان كما قالوا: إن المشغول عنه منصوب بالفعل الظاهر لكان الفعل ناصبًا مفعولين.

***

٤- وقوع التمييز معرفة

مجيء التمييز معرفة هو خلاف الأصل، وقد أشار ابن الخباز إلى موقف الكوفيين في جواز وقوعه معرفة ذلك في معرض تعليقه على قول ابن معط:

وما أتى مِثل الحسانِ الأعبُدا

ولم يكُنْ مُنكَّرًا مُوَحَّدا

فليس تمييزًا ووجهُ نصبِه

تشبيهه لفظًا بمفعول بهِ

فقال: " إذا قلت: قومك الحسانُ الأعبدِ، جاز جر (الأعبد) بالإضافة والنصب، وفيه خلاف:

فمذهب الكوفيين أنه مميز؛ لأنهم يجيزون وقوعه معرفة.

واحتجوا بقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[٤]. وبقول الشاعر أنشده في المفضل[٥]:

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٣٠ – ٣١.

(٢) البسيط في شرح الجمل ٢/ ٦٢٩.

(٣) انظر المصدر السابق.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٣٠.

(٥) المفضل للسخاوي ٢/ ٧٢٠.

رأيتُك لمـا أن عرفْتَ جلادَنا

رَضيتَ وطبْتَ النَّفسَ يا بكرُ عَنْ عَمْرو[١]

والآية محمولة على حذف (في) أي: " في نفسه، والبيت محمول على زيادة الألف واللام.

ومذهب البصريين: أنه انتصب بـ(الحسان) على أنه مشبه بالمفعول به، لأنه اسم معرّف باللام جاء بعد صفة معرّفة باللام، فهو كقولك: هنّ الضوارب الرجال.

فإن قلت: قومك الحسانُ عبدًا، جاز نصبه على التمييز والتشبيه بالمفعول به، وكذلك إذا قلت: هم الحسانُ أعبُدا.

فإن قلت: هأم الحسانُ العبدَ، فهو مشبه بالمفعول لا تمييز "[٢].

مما تقدم يتبين لنا أن النحويين – كما ذكر ابن الخباز – مختلفون في وقوع التمييز معرفة على قولين:

أحدهما: ذهب جمهور النحويين إلى عدم جواز وقوع التمييز معرفة.

قال سيبويه: " وتقول: هو أشجع الناس رجلاً، وهما خير الناس اثنين، فالمجرور هنا بمنزلة التنوين، وانتصب الرجل، والاثنان، كما انتصب الوجه في قولك: هو أحسن منه وجهًا، ولا يكون إلا نكرة " [٣].

وتابعهم في ذلك كثير من النحويين منهم: الصيمري، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن أبي الربيع [٤].

وقد اعتلوا لذلك بأمور [٥]:

١- أن التمييز يكون نكرة؛ لأنه واحد في معنى الجمع، ألا تراك إذا قلت: عندي عشرون درهما، معناه: عشرون من الدراهم، فقد دخله بهذا المعنى الاشتراك فهو نكرة.

٢- أن التمييز يشبه الحال، وذلك أن كلّ واحد منهما يذكر للبيان ورفع الإبهام فاستويا في لفظ التنكير.

٣- أن النكرة أخف الأسماء.

والآخر: ذهب الكوفيون إلى جواز مجيء التمييز معرفة، قال الفراء في معرض قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[٦]، " العرب توقع سفه على (نفسه) وهي معرفة، وكذلك قوله سبحانه: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[٧]، وهي من المعرفة، كالنكرة، لأنه مفسِّر، والمفسِّر في أكثر الكلام نكرة، كقولك ضقت به ذرعًا "[٨].

واستدلوا على ذلك بالسماع الوارد عن العرب

---

(١) من الطويل، قاله راشد بن شهاب اليشكري، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٤، وشرح الشاطبي على الألفية ٣/ ٥٢٧.

(٢) الغرة المخفية ١/ ٢٧٩.

(٣) الكتاب ١/ ٢٠٥.

(٤) انظر التبصرة ١/ ٣١٦، وشرح المفصل ٢/ ٧٠٠، وشرح الجمل ٢/ ٢٨١- ٢٨٢، والبسيط ٢/ ١٠٨٣.

(٥) انظر ابن يعيش ٢/ ٧٠.

(٦) سورة البقرة، الآية ١٣٠.

(٧) سورة القصص، الآية ٥٨.

(٨) معاني الفراء ١/ ٧٩، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨٥، وما بعدها.

نثرًا وشعرًا.

فمن النثر قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[١]، ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[٢].

وقوله – صلى الله عليه وسلم– (تهراقُ الدماء)[٣]، وقول العرب: (غبن فلانٌ رأيه، ووجع بطنه ورأسه)[٤].

ومن الشعر: قوله:

لهُ داعٍ بمكةَ مشمعلٌ

وآخر فوق رابيةٍ ينادي

إلى رُدُح من الشّيزَى مِلاءٍ

لُبابَ البُرِّ يلبكُ بالشِّهادِ[٥]

على أن (لُباب) تمييز مضاف إلى معرفة.

وقول الآخر:

رأيتُك لما أن عرفْتَ وجوهَنا

رضيتَ وطبتَ النَّفْسَ يا بكرُ عَنْ عَمْرو[٦]

على أنّ (النَّفْسَ) تمييز وجاءت معرفة بـ (أل).

وقول الآخر:

علام مُلِئْتَ الرُّعبَ والحربُ لم تقدِ

لظاها ولم تُستعمل البيضُ والسُّمْرُ[٧]

على أن (الرعب) تمييز وجاء معرفا بـ (أل).

وقول الآخر:

أَيْجَعُ ظهري وأُلوِّي أبهري

وما الصحيحُ ظهرُه كالأدْبَرِ[٨]

على أن (ظهري) تمييز وجاء معرفًا بالإضافة.

وما ذهب إليه الكوفيون من جواز مجيء التمييز معرفة غير صحيح، إذ الأصل في التمييز رفع الإبهام الذي يحصل بالنكرة، فلو عرّف لصار التعريف ضائعًا[٩]، فما جاء معرفة يقدر بنكرة، وما جاء بالألف واللام يحمل على زيادة الألف واللام.

فقوله: (إلا من سفه نفسه) فإن (نفسه) إما توكيد لـ (منْ) و(منْ) منصوب على الاستثناء كما في: ما قام أحد إلا زيد نفسه "[١٠].

---

(١) تقدم تخريج الآية قريبا .

(٢) تقدم تخريج الآية قريبا .

(٣) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ٦/٣٢٠، والنهاية في غريب الحديث ٥/ ٢٠٦.

(٤) انظر شرح الشاطبي على الألفية ٣/ ٥٢٦.

(٥) من الوافر، قاله أمية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه ص٢٧ (بيروت) ومقاييس اللغة ٢/٣١٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨١، وشرح الشاطبي على الألفية ٣/ ٥٢٧.

اللغة: مشمعل: نشيط سريع: رُدُح: عظام، وأراد بها جفانا، الشيزى: شَجر تتخذ منه القصاع، يلبك: يخلط.

(٦) تقدم تخريجه في المسألة نفسها.

(٧) من الطويل، لم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨٦، وشرح الشاطبي على الألفية ٣/ ٥٢٧، والهمع ١/ ٧٢.

(٨) من الرجز، لم أقف على قائلهما، وهما في اللسان (عرا) وشرح الشاطبي على الألفية ٣/٥٢٧.

(٩) انظر شرح الكافية للرضي، ق١/ م٢/ ٧١٣ (الحفظي).

(١٠) انظر غرائب التفسير للكرماني ١/ ١٧٧، و(أيضًا التذييل والتكميل ٩/ ٢٥٥).

وأما (سفه نفسه) بمعنى: امتهن نفسه [١].

وقوله سبحانه: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ فإنه يخرّج على تقدير الإضافة والتنكير، وعلى إسقاط حرف الجر إذ الأصل: بطرت مدة معيشتها)، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب على الظرفية [٢] أو بطر عيشه بمعنى في أمره وفي عيشه [٣].

أما قول العرب (غبن فلان رأيه) و(وجع بطنه ورأسه) فإنه يتخرّج على إسقاط حرف الجر، كأنه قيل: غبن في رأيه، ووجع في بطنه، وألم في رأسه، ثم أسقط حرف الجر، فتعدى الفعل ونصب [٤].

أما الحديث: (تهراق الدماء) فإنه أراد: تهراق دماؤها، فأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة، ثم نصب الدماء على التشبيه بالمفعول به، أو على التمييز وإلغاء الألف واللام [٥].

هذا وما جاء معرفة في الأبيات الشعرية بالألف واللام، فإنه كما قلنا يحمل على زيادتهما، وما جاء مضافًا نحو (وأيجَعُ ظهري) فإنه كـ (غبن رأيه) [٦].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن ابن الخباز يتجه وجهة البصريين، وقد ظهر هذا من خلال رده ما احتج به الكوفيون كما ذكر في صدر المسألة.

***

(١) انظر الكشاف ١/ ٣١٢، والتذييل والتكميل ٩/ ٢٥٥.

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨٨، والتذييل والتكميل ٩/ ٢٥٨.

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ق١/م٢/ ٧١٤ (الحفظي).

(٤) انظر التذييل والتكميل ٩/ ٢٥٤.

(٥) انظر المصدر السابق.

(٦) انظر شرح الشاطبي على الألفية ٣/ ٥٢٨.

المبحث الثاني:

المسائل المتعلقة بالأفعال

١ – عامل الرفع في الفعل المضارع

يرفع المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم، وقد أشار ابن الخباز إلى خلاف العلماء في عامل الرفع في الفعل المضارع في معرض قول ابن معطي:

هذا خصوصًا معربٌ مرتفعٌ

واجزمه وانصبْه بما ستسمع

فقال: " واختلفوا في عامل الرفع:

فقال الكسائي(١): يرتفع بالزائد، فإذا قلت: يضربُ، فرفعُه بالياء، وهذا فاسد؛ لأن العوامل تدخل عليه مع وجود الزائد.

وقال الفراء(٢): يرتفع بخلوه من الناصب والجازم، وهو عندي مذهب قوي، لأن علته تقبل الطرد والعكس وهذا مذهب الحدّ.

وقال سيبويه(٣): يرتفع بوقوعه موقع الاسم كقولك: زيد يقوم، لأن ما بعد المبتدأ يصح أن يكون اسمًا، وأوردوا عليه: سيقوم وسوف يقوم.

وأجاب أبو سعيد(٤): بأن العلة مطردة لا منعكسة، فلا يقع موقع الاسم إلا ويرتفع، ولا يلزم أن يكون رفعه بالوقوع موقع الاسم، وقال: يرتفع الفعل في قولك: يقوم وسوف يقوم، لأنه أشبه الواقع بتجرده فرجع إلى مذهب الفراء"(٥).

مما تقدم يتبين لنا أن النحويين مختلفون كما ذكر ابن الخباز – في عامل الرفع في الفعل المضارع على عدة أقوال:

أولها: ذهب الكسائي(٦) إلى أن رافعه حروف المضارعة، أي أنه ارتفع بالزوائد الأربع التي في أوله.

واعتل لذلك (٧) بأن الفعل قبل وجوده كان مبنيًا، وبعده صار معربًا مرفوعًا، والرفع عمل لابد له من عامل، وليس إلا حرف المضارعة.

وما ذهب إليه الكسائي ضعيف لأمرين(٨):

أحدهما: أن حرف المضارعة لما اتصل به صار جزءًا من المضارع، وجزء الشيء لا يعمل في باقيه.

والآخر: أن حرف المضارعة لو كان عاملا لما صح دخول الناصب والجازم عليه لامتناع اجتماع عاملين مختلفين على معمول واحد، فلا يجوز أن يقال: إذا دخل على حرف المضارعة عامل بطل عمله لقوة الطارئ وضعفه مثل حرف الشرط الذي يبطل عمل مع (لم)، وذلك لأن حرف الشرط بطل عمله بما بعده بخلاف حرف المضارعة، فإن العامل قبله.

لذا عقب الشاطبي على ما ذهب إليه الكسائي بقوله: " وهو أضعفها وأشدها مخالفة

---

(١) انظر ابن يعيش ٧/ ١٢ والمقاصد الشافية ٦/ ٢.

(٢) انظر المصدرين السابقين.

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٩– ١٠.

(٤) انظر شرح كتاب سيبويه لأي سعيد السيرافي ١/ ٧٦ والنقل بتصرف.

(٥) الغرة المخفية ص ١٥٢.

(٦) انظر ابن يعيش ١٢/٧ وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١/ ٣١٤، والهمع ٥٢٦/١.

(٧) انظر شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة الموصلي ٢/ ٥٠٢، وانظر أيضًا: الفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن ص ١١٩.

(٨) انظر ابن يعيش ١٢/٧ وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١/ ٣١٤.

للقياس والسماع [١].

ثانيها: ذهب جمهور البصريين إلى أن المضارع ارتفع لوقوعه موقع الاسم مطلقًا سواء وقع موقع اسم مرفوع أو مجرور أو منصوب.

قال سيبويه في هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء: " اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم بني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها " [٢].

وتابعهم في ذلك الزمخشري[٣] وابن يعيش[٤].

وقد اعترض هذا المذهب بأنه غير مطرد ومنتقض بنحو هلّا تفعل، وسوف تفعل، فإن المضارع فيهما مرفوع، وليس حالاً محل الاسم؛ لأن الاسم لا يقع بعد حرف التخصيص ولا بعد حرف التنفيس [٥].

ثالثاً: ذهب الفراء [٦] إلى أن المضارع ارتفع لتجرده وتعريه من الناصب والجازم لدوران الرفع مع التجرد عنهما وجودًا وعدما، أي كلما وجد التجرد وجد الرفع، وكلما امتنع بأن سبقه ناصب أو جازم امتنع الرفع [٧].

وإلى هذا ذهب ابن عصفور وابن مالك.

قال الأول: " وأما الفعل فيرفع إذا عُري من النواصب والجوازم "[٨].

وقال ابن مالك في ألفيته:

ارفع مضارعًا إذا يجردُ

من ناصب وجازم كتسعدُ

رابعها: ذهب ثعلب [٩] إلى أن المضارع ارتفع لمضارعته – أي: مشابهته للاسم.

وقد اعتُرِض على ما ذهب إليه ثعلب بأن المضارعة للاسم تقتضي إعرابه من حيث الجملة، وحاجة كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه[١٠].

وما ذهب إليه الفراء ومن تابعه هو الراجح والصحيح، وذلك لسلامته من الاعتراضات الواردة على المذاهب الأخرى، وهو اختيار ابن الناظم إذ يقول: " وإما تجريد من الناصب والجازم وهو قول الكوفيين وهو الصحيح"[١١].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن ابن الخباز يتجه وجهة الفراء، وقد اتضح هذا من خلال قوله: " وقال الفراء: " يرتفع بخلوه من الناصب والجازم وهو عندي مذهب قوي؛ لأن علته تقبل الطرد والعكس".

---

(١) المقاصد الشافية ٦/ ٢.
(٢) الكتاب ٣/ ٩-١٠.
(٣) المفصل ص ٢٩٣.
(٤) شرح المفصل ٧/ ١٢.
(٥) انظر التصريح ٤/ ٢٨٤.
(٦) انظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١/ ٣١٤، وشرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة الموصلي ص ٥٠١، والمقاصد الشافية ٦/٢، والهمع ١/ ٥٢٦.
(٧) انظر التصريح ٤/ ٢٨٤، والفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن د/ عبد الله الحسيني ص١١٨.
(٨) المقرب ١/ ٥٢.
(٩) انظر ابن يعيش ٧/ ١٢/ والهمع ١/ ٥٢٦.
(١٠) انظر التصريح ٤/ ٢٨٥.
(١١) شرح ابن الناظم على الألفية ص ٦٦٤.

٢- بناء فعل الأمر

مجيء فعل الأمر معربًا على غير أصله هو مذهب الكوفيين، وقد أشار إلى ذلك ابن الخباز في معرض تعليقه على قول ابن معط:

والأمرُ كاضربْ بالسّكون يُبنَى

واحذفْ عليلاً كامضِ واغزُ عنّا

فقال: " الأمر مبني على السكون، ولا سؤال فيه؛ لأن أصله البناء، وأصله السكون.

وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم بـ (لام) الأمر المضمرة، وأصله عندهم لتضربْ.

والدليل على بنائه: أن كل معرب لابد أن يختلف آخره بأكثر من حركة.

هذا دليل أبي سعيد[١] – رحمه الله– وفعل الأمر ليس كذلك "[٢].

مما تقدم يتبيَّن لنا أنَّ النحويين مختلفون في حقيقة فعل الأمر من حيث الإعراب والبناء على قولين[٣] :

أحدهما: ذهب البصريون إلى أن فعل الأمر مبني، وبناؤه على السكون.

قال سيبويه في هذا باب علم ما الكلم من العربية: " وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع... وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرًا: اذهب واقتل واضربْ، ومخبرًا: يذهب ويضرب ويقتل ويضرب "[٤].

وقد استدلوا على ذلك بأمرين [٥]:

الأول: أن حرف المضارعة لم يجئ قط محذوفًا في كلام العرب.

والثاني: أن لام الأمر لم تحذف إلا في الشعر نحو قول الشاعر:

محمدٌ تفدِ نفسَكَ كُلّ نفس

إذا ما خفْت من أمر تبالا[٦]

والآخر: ذهب الكوفيون [٧] إلى أنَّ فعل الأمر للمواجه معرب، وصيغته مختصرة من المضارع المجزوم بـ لام الأمر واحتجوا لذلك بعدة أمور منها:

– حذف اللام من(ارم) وما أشبهه؛ إذ أصله: لترْمِ، فحذفت لام الأمر، ثم حذفت التاء فبقي (ارم) محذوف اللام.

– أن الأصل في الأمر للمواجَه: لتفعلْ

---

(١) المقصود هو أبو سعيد السيرافي ت ٣٦٨ هـ، وانظره في شرح كتاب سيبويه ١/ ٩٠.

(٢) الغرة المخفية ١/ ١٥٠.

(٣) انظر الإنصاف ٢/ ٥٢٤ [مسألة ٧٢] والكافي في الإفصاح ٢/ ٢٦٤، وما بعدها وشرح الشاطبي على الألفية ١/ ١٠١ – ١٠٢.

(٤) الكتاب ١/ ١٢.

(٥) انظر الكافي في الإيضاح ٢/ ٢٦٥.

(٦) من الوافر لم أقف له على قائل معين، وهو في الكتاب ١/ ١٢، والإنصاف ٢/ ٥٣٠، وشرح الكافية للرضي، ق٢/ جـ٢/ ٩٠٠ (تح بشير مصري).

اللغة: التبال: سوء العاقبة وهو بمعنى الوبال.

موطن الشاهد (تفد) إذ أصله: (لتفدِ) بـ (لام الأمر) .

(٧) انظر الإنصاف ٢/ ٥٣٠، وشرح الشاطبي على الألفية ١/ ١٠٢.

كقولهم في الأمر للغائب: ليَفْعَل، ثم حذفت اللام لكثرة الاستعمال، وحذف معها حرف المضارعة طلبا للتخفيف.

– أن فعل النهي معرب مجزوم نحو: لا تفْعَلْ، فكذلك فعل الأمر، وذلك حملاً للشيء على ضده.

– أن فعل الأمر مجزوم بـ لام مقدرة قياسًا على عمل حرف الجر وهو محذوف.

– أن فعل الأمر مجزوم باللام المضمرة قياسًا على إضمار أن الناصبة للفعل.

وما ذهب إليه الكوفيون مردود لما يأتي [١]:

– أن القول بحذف لام الأمر قول لا نظير له إلا في الشعر نحو قول الشاعر:

محمّدٌ تفدِ نفسَك كلّ نفس

إذا ما خفتَ منْ أمرٍ تَبالا

٢– أن القول بأن الأصل: لتفعل كما قالوا للغائب: ليفعلْ مردود، فقد رده أبو البركات الأنباري بقوله: " كان يجب أن لا يجوز حذف اللام منه، كما لا يجوز في الغائب "[٢].

٣– وأيضًا قولهم: حذف اللام لكثرة الاستعمال " مردود لأنه لو كان كذلك لوجب أن يختص الحذف بما يكثر استعماله دون ما يقل استعماله نحو: احرنجم، واعلوّط وما أشبه ذلك من الأفعال؛ لأن الحذف لكثرة الاستعمال إنما يختص بما يكثر استعماله نحو قولهم في: (لم يكن): لم يك، ولم يقولوا في: (لم يَصُن): لم يَصُ[٣].

– أما قولهم بأن الحذف للتخفيف فقد رده الشاطبي بقوله: " لو أرادوا التخفيف لحذفوا اللام، ويبقى حرف المضارعة، لكن حذفهم لحرف المضارعة وإتيانهم بالهمزة بعيد عن مقصد التخفيف "[٤].

– وأما قولهم: بأن فعل الأمر معرب حملاً على فعل النهي، فهذا غير صحيح، وذلك لانعدام المناسبة بينهما؛ إذ إن فعل النهي في أوله حرف المضارعة فأشبه الاسم فكان معربًا بخلاف فعل الأمر ليس في أوله حرف المضارعة فيشبه الاسم؛ لذا استحق الأمر أن لا يعرب"[٥].

– وأما قولهم: إن فعل الأمر مجزوم بـ (لام مقدرة) قياسًا على عمل حرف الجر المحذوف، فهذا غير صحيح وخارج عن القياس، قال ابن الشجري: " وهو قول منافٍ للقياس، وذلك أن الجزم في الفعل نظير الجرّ في الاسم، فحرف الجر أقوى من حرف الجزم، كما أن الاسم أقوى من الفعل، وحرف الجر لا يسوغ إعماله مقدرًا إلا على سبيل الشذوذ، وإذا امتنع هذا في القوي فامتناعه في الضعيف أجدر "[٦].

وأما قولهم: إن فعل الأمر معرب مجزوم باللام المضمرة قياسًا على إضمار أن الناصبة للفعل، فهذا غير صحيح لعدم وجود حرف المضارعة.

قال النيلي: " وهذا ليس بشيء؛ لأن الموجب

---

(١) انظر الإنصاف مسألة ٧٢، وابن يعيش ٧/ ٦١، والكافي في الإفصاح ٢/ ٢٦٦.

(٢) الإنصاف مسألة ٧٢.

(٣) انظر الإنصاف مسألة ٧٢.

(٤) المقاصد الشافية ١/ ١٠٢.

(٥) انظر الإنصاف مسألة ٧٢.

(٦) الأمالي ٢/ ٣٥٥.

لإعراب المضارع هي حروف المضارعة، وقد انتفت فينتفي الإعراب، ولو كانت اللام مضمرة كـ(أن) الناصبة للفعل لوجب أن تبقى حروف المضارعة كما في أن الناصبة للفعل "[١].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن ابن الخباز يتجه وجهة البصريين في بناء فعل الأمر وقد اتضح هذا من خلال قوله: (وفعل الأمر ليس كذلك) بعد قوله: (أن كل معرب لابد أن يختلف آخره بأكثر من حركة).

***

٣- تقديم خبر (ما زال) عليها

لزوم النفي في (ما زال) يمنع تقديم خبرها عليها خلافًا للكوفيين، وقد أشار ابن الخباز إلى موقفهم، وذلك في معرض تعليقه على كلام ابن معطي:

ولا يجوزُ أن تقدِّمَ الخبرْ

على اسمِ ما دامَ وجاز في الأُخَرْ

فقال: " وأما ما في أوله (ما) النافية فيتقدم خبره على اسمه لا غيره، تقول: ما زال قائماً زيد؛ لأنه فعل متصرف، ولا تقول: قائما ما زال زيد؛ لأن النفي كالاستفهام لا يتقدم عليه ما في خبره.

وقد أجاز ذلك الكوفيون وابن كيسان " [٢].

مما تقدم يتبين لنا أنَّ النحويين مختلفون في تقديم خبر (ما زال) عليها – كما ذكر ابن الخباز – على قولين:

أحدهما: ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز تقديم خبر (ما زال) عليها، ووافقهم في ذلك الفراء [٣]، وابن جني [٤] وبعض النحويين كابن عصفور وابن أبي الربيع [٥].

وقد احتج هؤلاء لذلك بأن (ما) للنفي، والنفي له صدر الكلام، فجرى مجرى حرف الاستفهام في الصدارة فلا يتقدم ما بعدها عليها [٦].

والآخر: ذهب الكوفيون والأخفش وابن كيسان إلى جواز تقديم خبر (ما زال) عليها، فيقال: قائما ما زال زيد [٧].

وقد احتجوا لذلك بأن: ما زال زيد قائماً ليس بنفي للفعل، وإنما هي موجبة في معنى: كان زيد قائما، وكما أنّ (كان) يجوز تقديم خبرها عليها نفسها، فكذلك (ما زال) ينبغي أن يجوز تقديم خبرها عليها.

وما ذهب إليه هؤلاء هو ما اختاره ابن

---

(١) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ج١ / ق١ /ص١٧٣.

(٢) الغرة المخفية ٢/ ٤٢٢.

(٣) انظر الإنصاف ١/ ١٥٥، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٤١٨.

(٤) انظر البيان في شرح اللمع ص ١٤٧.

(٥) قال الأول: " والمانع من تقديم خبر ما زال وما انفك، وما فتئ وما برح، أنها أفعال قد نفيت بـ (ما)، والأفعال إذا نفيت بـ (ما) لم يتقدم معمولها عليها.. " شرح الجمل ٣٨٩/١.
وقال الثاني: " وأما (ما زال) وأخواتها فلا تتقدم أخبارها عليها.. " الكافي ٣/ ٧٦٢.

(٦) انظر الإنصاف ١/ ١٥٩، مسألة ١٧، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٤١٨، وشرح الشاطبي على الألفية ٢/ ١٦١.

(٧) انظر المصادر السابقة والتذييل ٤/ ١٧٦.

خروف إذ يقول: " وأجاز ذلك الأخفش، لكون الكلام موجبا وهو الصواب[١] ".

وقد رُدّ هذا المذهب على اعتبار أنَّ المراعى في التقديم إنّما هو اللفظ لا المعنى، إضافة إلى لزوم نفي هذه الأفعال ومنها ما زال.

قال ابن عصفور: " وهذا كله لا حجة فيه، لأن العرب إنما تلحظ لفظ (ما) لا معناها في معنى التقديم، ألا ترى أنك تقول: ما ضربت غير زيد، ولا تقول: غير زيد ما ضربت، وإن كان الضرب في حق زيد موجباً، وكذلك ما ضرب زيدًا إلا عمرو لا يجوز أن نقول: زيدًا ما ضرب إلا عمرو.

وأما لزوم النفي لهذه الأفعال فهو مقوٍّ لمنع التقديم؛ لأن المانع إذا كان غير لازم كان أضعف منه إذا كان لازمًا، فالصحيح إذن منع تقديم معمول هذه الأفعال " [٢].

وما ذهب إليه الجمهور هو الأولى، وذلك مراعاةً للأصل في عدم التقديم من ناحية، إضافة إلى لزوم النفي في (ما زال) وما في أوله حرف نفي.

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن ابن الخباز يتجه وجهة الجمهور.

***

٤- منع تقديم خبر ليس عليها

(ليس) من الأفعال النواسخ، ولها خصائص الأفعال العامة كاتصالها بالضمائر[٣] غير أن الكوفيين منعوا تقديم خبر (ليس) عليها وقد أشار إلى ذلك ابن الخباز في معرض تعليقه على كلام معط:

ولا يجوزُ أن تقدّمَ الخبرْ

على اسم ما دام وجاز في الأُخر

فقال: " وأما (ليس) فالكوفيون لا يقدمون خبرها عليها، وصوّبه الأنباري في الإنصاف[٤].

واختلف البصريون، فذهب قدماؤهم إلى جوازه، واضطرب قول الفارسي في ذلك [٥].

وما عثرنا على نص قاطع بجواز التقديم مع أنّ خبرها لم يرد مقدمًا في كلام عربي.

---

(١) شرح الجمل ١/ ٤١٨.

(٢) شرح الجمل ١/ ٣٨٩، وانظر أيضًا التذييل والتكميل ٤/ ١٧٦، وشرح المقرب د/ فاخر ١/ ٩٤٢ (المرفوعات).

(٣) انظر :شرح ألفية ابن معطي لابن القواس٢/ ٨٨٤.

(٤) انظر: الإنصاف ١/ ١٩٣، مسألة ١٨.

(٥) قال الفارسي في قوله تعالى: [هود ٨]، المسائل الشيرازيات ٢٤/١ " فأما (ليس) فتعليق الظرف به ليس بالسهل عندي لجريه مجرى الحرف بدلالة قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ ولو كانت كالفعل لدخل بينها وبين الفعل حاجز كالذي في قوله: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾ [المزمل ٢٠] ، فإن قلت: فقد جاء: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ فقد تعلق الظرف بها.

قيل: إن الظرف متعلق بقوله: (مصروفا) وفي هذا تقوية لقول من أجاز تقديم خبر ليس عليها. ويمكن أن يتعلق الظرف بمحذوف يدل عليه ما بعد) ".

وانظر أيضًا الحلبيات ص٢١٠ وما بعدها.

ولا خلاف في تقديم خبرها على اسمها كقولك: ليس قائما زيد، لأنه فعل "[١].

وخلاف النحويين في تقديم خبر (ليس) عليها على قولين:

أحدهما: جواز تقديم خبرها عليها، وإلى هذا ذهب سيبويه، إذ يقول في هذا باب ما أجري مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله: " ولكنّ (ليس) و(كان) يجوز فيهما النصب، وإن قدمت الخبر ولم يكن ملتبسًا "[٢].

وتابعه في ذلك كثير من النحويين منهم السيرافي والفارسي وابن برهان، وابن أبي الربيع[٣].

وقد استدل هؤلاء بالنص والمعنى.

أما النص فهو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[٤] إذ قدّم معمول الخبر عليها، وذلك أن (يوم) معمول (مصروفاً) الذي هو الخبر، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل؛ لأنه لا يجوز أن يقع المعمول حيث لا يقع العامل، لأن رتبة العامل قبل المعمول [٥].

وأما المعنى فإن (ليس) فعل قاصر في نفسه ولم يأت منه المضارع استغناءً بلفظ الماضي مثل (يدع)، و(يذر) لما منعا الماضي استغناء عنه بـ (ترك)، فلم ينقص من حكم عملها [٦].

والآخر: ذهب الكوفيون إلى عدم جواز ذلك [٧]، وتابعهم في ذلك المبرد وابن السراج.

قال المبرد: " وليس تقديم الخبر وتأخيره فيها سواء " [٨].

وقال ابن السراج: " ولا يتقدم خبر (ليس) قبلها لأنها لم تتصرف تصرف (كان)، لأنك لا تقول: منها يفعل ولا فاعل... "[٩].

وقد اعتل هؤلاء لذلك بأن (ليس) فعل غير متصرف في نفسه، فلا يتصرف في عمله بجواز تقديم معموله، ودليل ذلك فعل التعجب نحو: ما أحسن زيدًا، فإنه لا يجوز زيدًا ما أحسن[١٠].

وقد رُدّ ما ذهب إليه البصريون ومن تابعهم فيما احتجوا به من سماع بعدة وجوه [١١].

أحدها: أن (يوم) يحتمل أن يكون مبنيًا على الفتح لإضافته إلى الفعل مثل قوله سبحانه: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ

---

(١) الغرة المخفية ٢/ ٤٢٣.

(٢) الكتاب ١/ ٦١.

(٣) انظر الإيضاح العضدي ص١٠١، وابن يعيش ٧/ ١١٤، والكافي ٣/ ٦٦٥، والهمع ١/٣٧٢.

(٤) سورة هود، الآية ٨.

(٥) انظر شرح المفصل ٧/ ١١٤.

(٦) انظر المصدر السابق.

(٧) انظر الإنصاف مسألة ١٨، والصفوة الصفية جـ٢/ ق١/ ص١٠، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٢/م٢/ ص١٠٤٩، تحـ (بشير المصري).

(٨) المقتضب ٤/ ١٩٤.

(٩) الأصول ١/ ٩٢.

(١٠) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٨٦.

(١١) انظر الصفوة الصفية ٢/ ق١/ ص١١، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٢/م٢/ ص١٠٤٩، وشرح الشاطبي على الألفية ٢/ ١٧٦.

ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ ﴾[١] فـ (يوم) مبتدأ، خبره (ليس) وما بعدها، والبناء على الفتح قراءة نافع والأعرج[٢].

ثانيها: أن (يوم) يجوز نصبه بإضمار فعل، كأنه قال: يعرفون يوم يأتيهم، وليس مصروفاً) جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة.

ثالثها: أن (يوم) منصوب بـ (مصروف) لأن الظرف يعمل فيه أدنى شيء، والظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها.

والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون لأمرين:

أحدهما: أن (ليس) فعل قاصر لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في غيره.

والآخر: ردّ أدلة أصحاب المذهب الأول ومن وافقهم كما ذكر.

لذا اختار أبو البركات الأنباري مذهب الكوفيين فقال: " والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون "[٣] وهو أيضًا اختيار ابن مالك في ألفيته إذ يقول:

ومَنْعُ سبقِ خبرٍ لَيْسَ اصطُفِي

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن ابن الخباز يوافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه من عدم تقديم خبر ليس عليها ويظهر ذلك من خلال قوله: "وما عثرنا على نص قاطع بجواز التقديم، مع أن خبرها لم يرد مقدمًا في كلام عربيّ ".

***

٥- وقوع (كاد) زائدة

تأتي (كاد) في الكلام لمقاربة حصول الخبر، والقول بزيادتها على خلاف الأصل، وقد أشار ابن الخباز إلى موقف الكوفيين بوقوع (كاد) زائدة، وذلك في معرض تعليقه على كلام ابن معط:

وألحقوا بكانَ كادَ وعسى

دليله عسى الغويرُ أبؤسا

فقال: " وأما قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَا ﴾[٤] فقال الكوفيون: إن (يكاد) فيه زائدة وهو طريف.

وقال الزمخشري: معناه: نفي مقاربة الرؤية، وهو أبلغ من الرؤية[٥]"[٦].

والنحويون مختلفون في وقوع (كاد) زائدة على قولين[٧]:

أحدهما: ذهب الأخفش والكوفيون إلى القول بزيادة (كاد) واستدلوا على ذلك بالسماع الوارد عن العرب نثرًا وشعرًا.

فمن النثر قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا ﴾[٨].

قال الرازي: " (أكاد) صلة في الكلام،

---

(١) سورة المائدة، الآية ١١٩.

(٢) انظر المبسوط في القراءات العشر ص١٨٩.

(٣) الإنصاف ١/ ١٩٣.

(٤) سورة النور، من الآية ٤٠.

(٥) المفصل بشرح ابن يعيش ١٢٤/٧.

(٦) الغرة المخفية ٢/ ٤٣٨.

(٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٠٠، وشرح الكافية للرضي، ق٢ / م٢/ ١٠٨٥، تحـ /د. بشير مصري، والأشموني ١/ ٢٦٨.

(٨) سورة طه، الآية ٥.

والمعنى: إن الساعة آتية أخفيها[١] ".

وقولـه تعـالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتُۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[٢].

قال العكبري: " قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ ، اختلف الناس في تأويل هذا الكلام...

والوجه الثاني: أن (كاد) زائدة... "[٣].

ومن النظم قول الشاعر:

سريعٌ إلى الهيجا شاكٍ سلاحَهُ

فما إنْ يكادُ قِرْنُـهُ يتنفَّسُ[٤]

وقول الآخر:

وتكاد تكْسَلُ أنْ تجيء فراشَها

في لين خَرْعبةٍ وحُسْنِ قَوامِ[٥]

(١) مفاتيح الغيب ٨/ ٢٢.

(٢) سورة النور من الآية ٤٠.

(٣) التبيان ٢/ ٩٧٢.

(٤) من الطويل، قاله زيد الخيل، وهو في مفاتيح الغيب ٢٢/٢٢، والبحر المحيط ٢٣٣/٦، واللباب لابن عادل الدمشقي ٢٠٠/١٣، وتاج العروس [كود].

اللغة: الهيجاء: الحرب. القرْن: الكفء والنظير.

موطن الشاهد: (إن يكاد يتنفس) زيادة (كاد)، إذْ معناه: فما يتنفس قرنه. اللسان [كيد].

(٥) من الكامل، قاله حسان بن ثابت، وهو في ديوانه ص١٠٧، والمحتسب ٢/ ٤٨، والتذييل ٣٧/٤، الخرعبة: اللينة الحسنة الخلق.

موطن الشاهد: (وتكاد تكسل أن تجيء فراشها) والكلام فيه كسابقه.

وقول الآخر

وأن لا ألُوم النَّفْسَ مما أصابني

وأن لا أكاد بالذي نلت أنجـحُ[٦]

وقول الآخر:

إذا غيّر النأيُ المحبين لم يكـدْ

رسيسُ الهوى من حبَّ ميَّـةَ يبرحُ[٧]

والآخـر: ذهـب جمهـور النحـاة[٨] إلـى عـدم القول بزيادة (كاد).

ومـا ذهـب إليـه الجمهـور هـو الصـحيح، ويضعف ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون، وذلك لرد أدلـة الكـوفيين، إضـافة إلـى أن القول بالزيـادة على خلاف الأصل.

أما الآية: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾، فإن (كاد) على بابها من مقاربة ما لم يقع.

قال ابن عطية: " أكاد على بابها، بمعنى أنها

(٦) من الطويل، لم أقف على قائله وهو في القرطبي ١٨٤/١١، والبحر المحيط ٢٣٣/٥

موطن الشاهد (ولا أكاد بالذي نلت أنجح) والكلام فيه كسابقه.

(٧) من الطويل، قاله ذو الرمة وهو في ديوانه ص١١٩٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٠٣/٣ والأشموني ٢٦٨/١.

اللغة: النأي: البعد. رسيس: يطلق على أول الشيء.

موطن الشاهد: (لم يكد رسيس الهوى) والكلام فيه كسابقه.

(٨) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٠/١ والارتشاف ١٢٦/٢ وشرح الكافية للرضي، ق٢/ م٢ / ص١٠٨٥.

لمقاربة ما لم يقع، لكن الكلام جار على استعارة العرب ومجازها، فلما كانت الآية عبارة عن شدة خفاء أمر القيامة ووقتها، وكان القطع بإتيانها مع جهل الوقت أهيب على النفوس، بالغ في قوله تعالى في إعتام وقتها، فقال: أكاد أخفيها، حتى لا تظهر ألبتة، ولكن ذلك لا يقع، ولا بد من ظهورها"[١].

وأما قوله تعالى (لم يكد يراها) فـ (يكاد) على بابها أيضًا من المقاربة، أي: لم يقارب رؤيتها، وإذا لم يقاربْها باعدَها [٢].

وأما البيت:

سريعٌ إلى الهيجاء شاكٍ سلاحه

فما إنْ يكادُ قِرْنُه يتنفسُ

فـ (كاد) أيضًا على بابها وليست زائدة، إذ كان يتنفس فعلاً ولكن بصعوبة[٣].

وأما قوله:

وتكادُ تكسلُ أنْ تجيء فراشَها

في جسم خرعبة وحُسْن قوامِ

فـ (تكاد) أيضًا على بابها بمقاربة الكسل دون حصوله، حتى لا يكون ذمًا للمرأة، إذ لو كانت زائدة لتغير المعنى، وأصبحت تنام في أي مكان كانت فيه، وهذا فيه مهانة للنفس "[٤].

وقوله:

وأن لا ألوم النفسَ مما أصابني

وأن لا أكاد بالذي نلت أنجح

فلا حجة في زيادة (كاد) إذ وصل إلى النجاح بالذي نال، وإن كان في الوصول إليه صعوبة حتى كاد لا يصل [٥].

وأما قول ذي الرمة:

إذا غيَّر النأيُ المحبين لم يكدْ

رسيسُ الهوى من حبّ ميَّةَ يبرحُ

فهو صحيح بليغ، لأن معناه إذا تغير حبّ كل محب لم يقارب حبي التغيير، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه، فهذا أبلغ من أن يقول: لم يبرح؛ لأنه قد يكون غير بارح، وهو قريب من البراح[٦].

وما ذهب إليه ابن الخباز في عدم وقوع (كاد) زائدة هو الصحيح وهو اختيار ابن مالك إذ يقول: " والصحيح أنها لا تزاد "[٧].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن ابن الخباز يتجه وجهة البصريين وذلك من خلال تعليقه على مذهب الكوفيين بقوله: " وهو طريف، أي: نادر وغريب، إضافة إلى استشهاده برأي الزمخشري في تعليقه على قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ بأن معناه نفي المقاربة الذي هو أبلغ من الرؤيا.

***

(١) المحرر الوجيز ١٠/١٥- ١٦.

(٢) انظر المحرر الوجيز ١٠/٥٢٣ والدر المصون ٨/٤١٦.

(٣) انظر المحرر الوجيز ١٠/٥٢٣.

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٠٠ والتذييل ٤/ ٣٧٠.

(٥) انظر هامش اللباب ١٣/ ٢٠٠.

(٦) انظر: شرح الأشموني ١/ ٢٢٨.

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٠٠.

٦- وقوع الأفعال النواسخ

بعد (إن) المخففة من الثقيلة

الأصل أن تدخل (إن) المخففة من الثقيلة على الأفعال الناسخة، عوضًا لها عما فقدته بتخفيفها، وقد أشار ابن الخباز إلى موقف الكوفيين من عدم اشتراط كونه ناسخًا، وذلك في معرض تعليقه على قول ابن معط:

كأنما وليتما المكفوفه

وحيث ألغيت إن الخفيفه

من الثقيلة فأوجب لامًا

تجعل واجبًا بها الكلاما

نحو وإن كادوا ليفتنونكا

وهكذا لام ليزلقونكا

فقال: " إذا خففت (إن) وأهملت وليتهما الأسماء والأفعال، فالاسم قد ذكر.

وأما الفعل فمشروط عند البصريين أن يكون من باب كان أو باب ظننت، وفي التنزيل: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾(١)، و﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ﴾(٢)، و﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ﴾(٣)، و﴿إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾(٤).

وعلته: أنها لما فقدت بالتخفيف الدخول على المبتدأ والخبر، دخلت على ما يدخل عليهما، مراعاة لأصلها.

وأجاز الكوفيون: إن ضربت لزيدًا، ولم يطرد في الكلام العربي "(٥).

والنحويون مختلفون في نوعية الفعل الذي تدخل عليه (إن) الخفيفة – كما ذكر ابن الخباز – على فريقين:

أحدهما: ذهب البصريون(٦) إلى اشتراط كون الفعل الذي تدخل عليه (إن) الخفيفة ناسخًا للابتداء، نحو كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وعلم وأخواتها.

قال المالقي: " ولا يجوز دخولها – أعني (إن) الخفيفة على غير نواسخ الابتداء من الأفعال..."(٧).

وتابع البصريين في ذلك كثير من النحويين منهم ابن يعيش وابن أبي الربيع(٨)، وغيرهما (٩).

وقد اعتلوا لذلك بأنه لما فات دخولها على المبتدأ والخبر المختصة بهما أدخلوها على فعل يختص بهما توفيرًا عليها مقتضاها حتى لا يفوتها الدخول على المبتدأ والخبر من جميع الوجوه(١٠).

والآخر: ذهب الكوفيون والأخفش (١١) إلى

---

(١) سورة الأعراف، من الآية ١٠٢.

(٢) سورة الإسراء، من الآية ٧٣.

(٣) سورة القلم من الآية ٥١.

(٤) سورة الإسراء، من الآية ١٠٨.

(٥) الغرة المخفية ٢/ ٤٤٥.

(٦) انظر شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة الموصلي، ص ٦٥٠، والهمع ١/ ٤٥٢.

(٧) رصف المباني ص ١٠٩.

(٨) انظر شرح المفصل ٨/ ٧٢، والبسيط في شرح الجمل ٢/ ٦٧٠.

(٩) انظر المغني ١/ ٢٥، والهمع ١/ ٤٥٢.

(١٠) الصفوة الصفية جـ٢/ ق١/ ٦٧.

(١١) انظر معاني القرآن للأخفش ٢/٦٤٠، وشرح

جواز دخولها على كل فعل متصرف، وقد استدلوا لذلك بما يأتي:

قول الشاعر:

بالله ربّك إن قتلْتَ لمسلمًا

وجبتْ عليكَ عقوبةُ المتعمّدِ[١]

وقوله تعالى في قراءة ابن مسعود: ﴿ إِنْ لَبِثْتُمْ لَقَلِيلاً ﴾[٢].

وقول امرأة من العرب: و(الذي يحلف به إن جاء لخاطبا)، وقول بعض العرب: (إن يزينُك لنفْسُك، وإن يشينك لهيهْ) [٣].

هذا وقد اضطرب في ذلك كلام ابن مالك، حيث ذهب في الألفية مذهب البصريين، إذ يقول:

والفعلُ إن لم يكُ ناسخًا فلا

تلفيه غالبا بإنْ ذي مُوصلا

لذا عقب عليه الشاطبي بقوله: " والظاهر منه هنا – أي في الألفية – خلاف ذلك لقوله: " فلا تلفيه غالباً بـ (إن) ذي موصلاً " والغالب عنده في مقابلة النادر، وهكذا اصطلاحه في هذا الإطلاق، والنادر لا يقاس عليه، وإنما ذهبوا إلى ذلك لوجود السماع به " [٤].

على حين ذهب في التسهيل مذهب الكوفيين، حيث قال منتصرًا للأخفش: " وبقوله أقول لصحة الشواهد على ذلك نظمًا ونثرًا "[٥].

والصواب ما ذهب إليه البصريون ومن وافقهم لأمرين:

الأول: أن ما استدل به الأخفش والكوفيون لا يبلغ مبلغ أن يقاس عليه[٦].

والآخر :صحة تأويل ما استدل به الكوفيون والأخفش فقوله:

بالله ربّك إن قتلْتَ لمسلمًا

وجبت عليك عقوبةُ المتعمدِ

فيتأول البيت بأنّ (إن) هنا غير عاملة، والتقدير: إنك قتلت مسلمًا، واللام زائدة، فحذف اسم (إن) لدلالة الخطاب في قوله: قتلت عليه[٧].

وقولهم: (تزينك لنفسك وتشينك لهيه) فأخر اللام عن الفعل، وهو مضارع، لئلا يجمع بين

المقدمة الجزولية للشلوبين ٢/ ٧٩٣، والتذييل والتكميل ٥/ ١٤١.

(١) البيت من الكامل قالته عاتكة بنت زيد ترثي زوجها الزبير بن العوام، وقد قتله عمرو بن جرموز المجاشعي بعد انصرافه من وقعة الجمل، وهو في معاني الأخفش ٢/ ٦٤٠، والمحتسب ٢/ ٢٥٥، والإنصاف ٢/ ٦٤١، وشرح الشاطبي على الألفية ٢/ ٣٩٤.

والشاهد: (إن قتلت لمسلما) حيث دخلت (إن) المخففة على فعل غير ناسخ.

(٢) سورة المؤمنون، الآية ١١٤، والقراءة في معاني القرآن للأخفش ٢/٦٤٠، وشرح الشاطبي على الألفية ٢/ ٣٩٥.

(٣) انظر الصفوة الصفية جـ٢ / ق١ / ٦٨، وشرح الشاطبي على الألفية ٢/ ٣٩٥.

(٤) شرح الشاطبي على الألفية ٢/ ٣٩٤.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٧.

(٦) انظر شرح الشاطبي على الألفية ٣٩٥/٢، وانظر أيضًا التذييل والتكميل ١٤٢/٥ (هنداوي) والمغني ٢٥/١.

(٧) انظر الصفوة الصفية ٢/ ق١ / ٦٨.

(إنّ) واللام بلا فصل، والتقدير: إنك لنفسك تزينك، وإنك تشينك لهيه [١].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن ابن الخباز يتجه وجهة البصريين، وذلك من خلال رده، مذهب الكوفيين في جواز وقوع الأفعال غير الناسخة بعد (إن) المخففة بقوله: " ولم يطرد في الكلام العربي " وهو اختيار ابن جمعة الموصلي إذ يقول معلقا على مذهب الكوفيين: " إن ما تمسكوا به ضعيف؛ لأنه شاذ على خلاف استعمال الفصحاء، ولهذا لم تأت في التنزيل داخلة على فعل إلا وهو مما يدخل على المبتدأ والخبر "[٢].

***

٧- وقوع (حاشا) فعلا

تأتي (حاشا) فعلا فينتصب ما بعدها، وتأتي حرفًا فتجر ما بعدها، وكلا الوجهين وردا عن العرب، غير أن الكوفيين تمسكوا بفعليتها، وقد أشار ابن الخباز إلى مذهبهم في وقوع (حاشا) فعلا لا غير، وذلك في معرض تعليقه على قول ابن معط:

وعند سيبويه حاشا تخفضُ

ومَنْ سواه الجرّ لا يفترضُ

فقال: " في (حاشا) أربعة أقوال:

الأول: قول سيبويه: وهي أنها حرف جر لا غير، تقول: قام القوم حاشا زيدٍ، فموضع الجار والمجرور النصب، وحجته: أنك تقول: قام القوم حاشايَ، فلو كانت فعلاً لجئت بنون الوقاية.

القول الثاني: قول المبرد، وهو أنه أجاز فيها النصب والجر، فتكون فعلاً وحرفًا، تقول: قام القومُ حاشا زيدًا، والفاعل مضمر فيها، أي: حاشا بعضهم أي: جانب؛ وبه قال أبو الفتح في قوله: (حاش لله) وفسّره بأنّ في (حاشا) ضميرًا ليوسف، ومعناه: حاشا يوسفُ نفسه من الفاحشة لله.

القول الثالث: قول الكسائي وسائر الكوفيين إلا الفراء: إنها فعل لا غير، واحتجوا بقولك: حاشا لزيدٍ، ولا يجتمع حرفا جر.

القول الرابع: قول الفراء، وهو أنها فعل بغير فاعل، واحتج بأن الإنسان يذكر بالسوء فتقول: حاشاه، وهذا طريف، وكيف يكون الفعل بغير فاعل"[٣].

ولمناقشة هذه الأقوال أقول:

إنّ الرأي الأول وهو قول سيبويه بأن (حاشا) لا تكون إلا حرف جر، فإنه واضح في عبارته إذ يقول في: هذا باب لا يكون وليس وما أشبههما: "وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده، كما تجر (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء. وبعض العرب يقول: ما أتاني القومُ خلا عبد الله، فيجعل (خلا) بمنزلة حاشا "[٤].

ثم أردف قائلاً: " ألا ترى أنك لو قلت:

---

(١) انظر الصفوة الصفية جـ٢ /ق /١ /٦٩، وشرح كافية ابن الحاجب للخبيصي ص٦٤١ (رسالة ماجستير) السيد عبد العزيز شعلة.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ص٦٥١.

(٣) الغرة المخفية ١/ ٢٩٤.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٤٩ – ٣٥٠.

أتوني ما حاشا زيدًا، لم يكن كلاما "[١].

وقول سيبويه بحرفية (حاشا) يرجع إلى أمرين:

أحدهما: قول العرب: حاشاي من دون نون الوقاية.

والآخر: امتناعُ وقوعه صلة لما المصدرية مطردًا، كـ (خلا) و(عدا) يمنع فعليته... [٢].

وتابع سيبويه في ذلك كثير من النحويين، منهم ابن ولاد[٣] والزمخشري[٤] وأبو البركات الأنباري[٥]، وابن أبي الربيع [٦].

ولعل التزام سيبويه ومن تبعه بحرفية (حاشا) يرجع إلى أن ذلك هو الكثير، لكن ثبت بالنقل جواز الوجهين الحرفية والفعلية [٧].

أما القول الثاني الذي يجيز فيها الفعلية والحرفية فهو قول المبرد، إذ يقول ابن الخباز: " القول الثاني قول المبرد، وهو أنه أجاز فيها النصب والجر، فتكون فعلاً وحرفًا، تقول: قام القوم حاشا زيدًا، والفاعل مضمر فيها، أي: حاشا بعضهم أي: جانب، وبه قال أبو الفتح في قوله: ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾[٨]، وفسره بأن في حاشا ضميرًا ليوسف، ومعناه حاشا يوسف نفسه من الفاحشة لله [٩].

إذ يقول المبرد في هذا باب الاستثناء: " وما كان حرفًا سوى إلا فاحشاً وخلا.

وما كان فعلا فـ(حاشا وخلا)، وإن وافقا لفظ الحروف، و(عدا)، و(لا يكون) [١٠].

قال ابن السراج " والبغداديون أيضًا يجيزون النصب والجر بـ(حاشا)"[١١].

ونسب هذا الرأي إلى الأخفش والجرمي والمازني والزجاج[١٢].

وقد احتجوا لذلك بالسماع شعرًا ونثرًا حيث جاء الاسم بعدها مجرورًا في بعض النصوص ومنصوبا في بعضها الآخر من ذلك قول الشاعر:

حاشا أبي ثوبان إن به
ضنًّا عن المَلْحَاةِ والشّتْمِ[١٣]

---

(١) المصدر السابق ٢/ ٣٥٠.

(٢) انظر شرح الرضي ق١/م٢ /٧٧٤ (حفظي).

(٣) انظر الانتصار ص١٧٠ .

(٤) انظر المفصل ص ٦٨.

(٥) انظر الإنصاف، مسألة ٣٧.

(٦) انظر الملخص في ضبط قوانين العربية ١/ ٤٠٣.

(٧) انظر الأشموني ٢/ ١٦٥.

(٨) سورة يوسف، الآية ٣١.

(٩) انظر شرح اللمع للكوفي ص٢٠٢ و ٢٠٦-٢٠٨، وتوجيه اللمع ص٢٢٥، وهمع الهوامع ٢/ ٢١٣- ٢١٤ .

(١٠) المقتضب ٤/ ٣٩١.

(١١) الأصول ١/ ٢٦٥.

(١٢) انظر التذييل والتكميل ٣١٨/٨، وأيضًا المغني ١/ ١٤١.

(١٣) من الكامل قاله الجميح الأسدي، وهو في الإنصاف ١/ ٢٢٨، مسألة ٣٧، وابن يعيش ٨٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/٢، والجنى الداني ٥٥٩، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٨٦/٣.

اللغة: الضِنّ: بكسر الضاد: البخل، والملحاة بفتح الميم: مصدر ميمي كالملاحاة وهي المنازعة.

وفي رواية: حاشا أبا ثوبان [١].

وقول الآخر:

حاشا قريشًا فإن اللهَ فضَّلهُم

على البرية بالإسلام والدِّين[٢]

وقول الآخر:

رأيتُ الناسَ ما حاشا قريشًا

فإنّا نحنُ أكثرُهم فعــالا[٣]

وقول الآخر:

فلا أهلَ إلا دونَ أهلكَ عندنا

وما لك حاشا بيتِ مكةَ من عدلِ[٤]

ومن النثر، حكاية المازني: " اللهم اغفر لي ولمن سمع كلامي حاشا الشيطانَ وأبا الأصبع[٥] ".

وكثرة السماع تؤذَن يرجحان هذا الرأي وهو اختيار ابن مالك وهو ما ذهب إليه إذ يقول: " من أدوات الاستثناء: حاشا وعدا وخلا، والمستثنى بهنَّ منصوب أو مجرور، فإن كان منصوبًا فهنّ أفعال مستحقة، منع التصرف لوقوعها موقع الحروف وتأديتها معناها، وإن كان المستثنى بهنَّ مجرورًا فهنّ أحرف جرّ "[٦].

وهو اختيار الأشموني أيضًا إذ يقول: " الصحيح جوازه فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأخفش وابن خروف، وأجازه المازني والمبرد والزجاج، وفيه قول... ثم ذكر عدة شواهد " [٧].

أما القول الثالث فهو قول الكسائي وسائر الكوفيين إلا الفراء بأنها فعل لا غير...

وأنهم احتجوا بقولك: " حاشا لزيد، ولا يجتمع حرفا جر "[٨]، فنقول: إنّ القول بفعلية (حاشا)

الشاهد: (حاشا أبي ثوبان) حيث جر (حاشَا) ما بعده، فدل على أنه حرف جر.

(١) رواية الأشموني ٢/ ١٦٥، والعيني بحاشية الصبان ٢/ ١٦٥، حيث نصب (حاشا) ما بعده فدل على أنه فعل.

(٢) من البسيط قاله الفرزدق، وهو في ديوانه ١/ ٢١٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٧/٢، والمقاصد الشافية ٣/ ٤١٢، والهمع ٢/ ٢١٠، والأشموني ٢/ ١٦٥.

والشاهد: (حاشا قريشا) حيث نصب (حاشا) ما بعده، فدل على أنه فعل.

(٣) من الوافر ونسب إلى الأخطل، ولم أجده في ديوانه، وهو في الجنى الداني ص٥٦٥، وشرح الدماميني على المغني ١/ ٤٤٩، والهمع ٢/ ٢١٣.

اللغة: الفعال: بالكسر جمع فعل يشمل الخير والشر، وبالفتح: الكرم، والمعنيان جائزان في البيت .

والشاهد: (ما حاشا قريشا) والكلام فيه كسابقه من الطويل.

(٤) من الطويل، لم أقف على قائله، وهو في التذييل ٣١٨/٨ (هنداوي).

الشاهد (حاشا بيت مكة) فإن (حاشا) جر ما بعد، فدل على أنه حرف.

(٥) انظر أمثلة الجزولية للشلوبين ص٤١٧، والمقاصد الشافية ٤١٢/٣.

(٦) شرح التسهيل ٢/ ٣٠٦.

(٧) الأشموني ٢/ ١٦٥.

(٨) انظر شرح الدماميني على المغني ١/ ٤٤٨.

دائمًا يرجع عندهم إلى عدة أمور [١].

١- تصرف (حاشا): فتكون فعلاً متعديًا متصرفًا تقول: حاشيته بمعنى استثنيته، وأحاشيه، فإنه يأتي منها المستقبل نحو قول الشاعر:

ولا أرى فاعلاً في النّاسِ يُشْبِهُهُ
وما أحاشي من الأقوامِ من أحدِ[٢]

٢- أن حرف الجر يأتي بعدها متعلقًا بها كما في قوله تعالى ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾ وحرف الجر يتعلق بالفعل لا بالحرف.

٣- دخولها على اللام في (حاشا لله) ولو كان (حاشا) حرف جر لم يدخل على مثله.

وما ذهب إليه هؤلاء يرده السماع الوارد عن العرب بجواز الوجهين الذي ذُكر عند أصحاب الرأي الثاني.

أما القول الرابع للفراء بأن (حاشا) فعل لا فاعل له، وأن الجر بعدها يكون بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال...

فقد نسبه للفراء – أيضًا – ابن يعيش[٣]، والرضي[٤]، وغيره[٥].

وقد استبعد هذا القول العلامة الرضي بقوله: " وهو بعيد لارتكاب محذورين: إثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود، وجر بحرف جرّ مقدّر وهو نادر "[٦].

وقال المرادي معلقًا على ما ذهب إليه الفراء: " وهذا قول ظاهر الضعف "[٧].

ومن خلال عرض هذه القصة يتبين لنا أن الراجح من هذه الأقوال – كما ذكرنا – هو القول الثاني، وأنّ ابن الخباز يجيز الأقوال الثلاثة الأُوَل.

ويستبعد القول الرابع، وهو قول الفراء، وذلك من خلال تعليقه عليه بقوله: " وهذا طريف، وكيف يكون الفعل بغير فاعل ؟! ".

مما يدل على أنه يوافق البصريين والكسائي، ويخالف الفراء.

***

(١) ينظر: الإنصاف ١/ ٢٢٦، مسألة (٣٧)، وابن يعيش ٢/ ٥٨، والتذييل والتكميل ٣١٨/٨ (هنداوي)، والجنى الداني ص٥٥٩، والمقاصد الشافية ٤١٢/٣.

(٢) من البسيط، قاله النابغة: وهو في ديوانه ص١٣، والجنى الداني ص٥٥٩، والمغني ١٢١/١، والأشموني ١٦٧/٢.
الشاهد (أحاشي) حيث جاء فعلا متصرفًا من (حاشا) مما يدل على فعليته.

(٣) انظر شرح المفصل ٢/ ٨٥.

(٤) شرح الكافية ق١/ م٢/٧٧٥ (حفظي).

(٥) انظر الأشموني ٢/ ١٦٥.

(٦) شرح الكافية ق١/ م٢/ ٧٧٥ (حفظي).

(٧) انظر الجنى الداني ص ٥٦٠.

المبحث الثالث:

المسائل المتعلقة بالحروف

١- مجيء (من) لابتداء الغاية في الزمان

أشهر معاني (مِنْ) الجارة ابتداء غاية فعل الفاعل في المكان غير أنها قد تقع لابتداء الغاية في الزمان[١] وهو ما قال به الكوفيون وقد أشار ابن الخباز إلى ذلك في معرض تعليقه على كلام ابن معطي:

هما كمِنْ في غايةِ المكانِ

تقولُ في مِنْ: سرتُ مِن عُمانِ

فقال: " اتفقوا على أنّ (من) لابتداء غاية المكان، تقول: " سرت من البصرة ".

واختلفوا في الزمان: فقال الكوفيون: تكون لابتداء غايته، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ ﴾ وبقول زهير:

لمنِ الديارُ بقنّة الحجــرْ

أقْوِيْن من حِجَجٍ ومنْ دَهْرِ[٢]

وأجاب البصريون بأن التقدير من تأسيس أول يوم، ومن مرّحجج، وهذا لا يخرجه من المكان "[٣].

مما تقدم يتبين لنا أن النحويين مختلفون – كما ذكر ابن الخباز – في مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان على قولين [٤]:

أحدهما: ذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك، وأن (مِنْ) تكون لابتداء الغاية في الأماكن.

قال سيبويه: " وأما (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا. وتقول إذا كتبت كتابًا: من فلان إلى فلانٍ، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها "[٥].

وتابعهم في ذلك ابن أبي الربيع إذ يقول: " ولا تدخل (مِنْ) على الزمان، فأما قوله سبحانه: ﴿ لَمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾[٦]، التقدير: من تأسيس... وكذلك:

أقْوِيْن من حِجَج ومنْ دَهْرِ

التقدير: من مرّ حجج ومنْ مرِّ دهْر "[٧].

وقد اعتلّ البصريون ومن تابعهم لذلك: بأنّ (مِنْ) في المكان نظير (مُذْ) في الزمان، فكما لا تدخل (مذ) على الأمكنة باتفاق كذلك لا

---

(١) انظر جواهر الأدب للإربلي ص٣٣٦.

(٢) من الكامل، قاله زهير بن أبي سلمى في مدح هرم بن سنان، وهو في ديوانه ص٨٦، وابن يعيش ١١/٨، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٥٨، وشرح الكافية للرضي ق٢/ م٢/ ص٧٧٤، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٨٩.

موطن الشاهد [من حجج] حيث جاءت (من) لابتداء الغاية في الزمان .

(٣) في الغرة المخفية: (الزمان)، ولعلّ ما أثبتناه هو الصواب، الغرة المخفية ١/ ١٨١.

(٤) انظر: الإنصاف ٣٧٠/١، وابن يعيش ١١/٨، ووصف المباني ص ٣٥١.

(٥) الكتاب ٢٢٤/٤.

(٦) سورة التوبة، الآية ١٠٨.

(٧) الملخص في ضبط قوانين العربية ١/ ٥١٣-٥١٤.

تدخل (مِنْ) على الأزمنة [١].

والآخر ذهب الكوفيون إلى جواز مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية.

وتابعهم في ذلك المبرد وابن درستويه، إذ يريان أنها لابتداء الغاية في الأزمنة والأمكنة"[٢].

وقد استدل هؤلاء على ذلك بالسماع الوارد عن العرب نثرًا وشعرًا.

فمن النثر قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [٣].

وقوله سبحانه: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [٤].

وقوله – صلى الله عليه وسلم–: " فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة "[٥].

وقول عائشة – رضي الله عنها –: " ولم يجلس عندي من يوم قيل فيّ ما قيل "[٦].

وقول بعض العرب (من الآن إلى الغد) حكاه الأخفش في المعاني [٧].

ومن الشعر قوله:

تُخيّرنَ من أزمانِ يومِ حليمةٍ
إلى اليوم قَدْ جُرّبْنَ كُلَّ التجاربِ[٨]

وقوله:

لمنِ الديـــارُ بقُنَّة الحجـرْ
أقْوَيْنَ من حِججٍ ومن دَهْرِ[٩]

وقول الآخر:

أَلِفْتُ الهوى من حينَ أُلفِيتُ يافعا
إلى الآن مبلوًّا بواشٍ وعاذلِ[١٠]

وقول الآخر:

ونجـــوتُ من عَرَض المنـو
ن من الغُـــدوّ إلى الرواح[١]

---

(١) انظر شرح الشاطبي على الألفية ٣/ ٥٨٨.

(٢) انظر الإنصاف١/ ٣٧٠، والجنى الداني ص٣٠٩.

(٣) سورة التوبة الآية ١٠٨.

(٤) سورة الجمعة، من الآية ٩.

(٥) صحيح البخاري ٢/ ٢٩ رقم ١٠١٦.

(٦) صحيح البخاري ٣/ ١٧٣، كتاب الشهادات – باب تعديل النساء بعضهن بعضا.

(٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٣١.
وفي معاني القرآن للأخفش ٥٦٠– ٥٦١ عقب قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ﴾ يريد: منذ أول يوم؛ لأن من العرب من يقول: " لم أره من يوم كذا " يريد: منذ أول يوم "، يريد به: من أول الأيام، كقولك: لقيت كلّ رجلٍ، تريد به: كلّ الرجال ".

(٨) من الطويل قاله النابغة الذبياني، وهو في ديوانه ص٤٥، واللسان (جرب) والتصريح ٣/ ٢٣ ، وخزانة الأدب ٣/ ٣٣١.
اللغة: تخيرن، وجربن بالبناء للمفعول، والنون المتصلة بهما راجعة إلى اليوم: يوم حليمة: يوم مشهور من أيام العرب.
موطن الشاهد: (من أزمان) حيث جاءت (من) لابتداء الغاية في الزمان.

(٩) تقدم تخريجه.

(١٠) من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨٦، وشواهد التوضيح ص١٣٢، والمقاصد الشافية ٣/٥٩٠.
موطن الشاهد: (من حين إلى الآن) والكلام فيه كسابقه.

وقول الآخر:

كأنهما ملآن لم يتغيــرا

وقد مرّ للدارين من بعدنا عصرُ[٢]

وقول قيس بن ذريح:

فمن كان محزونًا غدًا لفراقنــا

فمِلآنَ فليبكِ لما هو واقعُ[٣]

وكثرة السماع نثرًا ونظمًا تؤذن برجحان مذهب الكوفيين؛ إذ التأويل يسوغ في القليل النادر لا في الكثير الشائع.

وهو ما اختاره ابن مالك إذ يقول: " وأما استعمال (مِنْ) في الزمان فمنعه غير صحيح، بل الصحيح جوازه لثبوت ذلك في القرآن والأحاديث الصحيحة والأشعار الفصيحة "[٤].

(١) من مجزوء الكامل، لم أقف على قائله، وهو في معاني الفراء ١/ ١٣٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٠١/١، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٩٠.

موطن الشاهد [من الغدو إلى الرواح) والكلام فيه كسابقه.

(٢) من الطويل، قاله أبو صخر الهذلي، وهو في شرح أشعار الهذليين ٩٥٦/٢، والخصائص ١/ ٣١٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٩/١، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٩٠.

موطن الشاهد: (ملآن لم يتغير) والأصل من الآن، والكلام فيه كسابقه.

(٣) من الطويل، لم أقف عليه في ديوانه، وهو في الأغاني ٩/ ٣١٧، والمقاصد الشافية ٥٩٠/٣.

موطن الشاهد (فملآن فليبك) إذ الأصل فمن الآن، فحذفت النون للضرورة والكلام فيه كسابقه.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ١٣١.

وعلى الرغم من ذلك فقد تأول البصريون ما جاء من ذلك على تقدير مصادر من قبل الزمان، فيقولون التقدير: من تأسيس أول يوم، ومن مرّحجج، ومن مرّ أزمان يوم حليمة، وكذلك سائرها [٥].

لذا استضعف الشاطبي هذا التأويل من وجهين[٦]:

أحدهما: أنّ كثرة السماع تؤذن بأن التأويل فيه تكلف.

والآخر: إبطال تقدير مصدر لما يلزم عليه من التسلسل؛ إذ لو قدّر في الآية: من تأسيس أول يوم لاقتضى قصدُ التاريخ تقدير زمان قبل التأسيس حتى يكون المعنى: من زمان تأسيس أول يوم فتعود المسألة إلى أول أمرها فيفتقرون إلى تقدير مصدر هكذا أبدًا وهو باطل، وهكذا سائر الشواهد.

وهذا ما ذهب إليه المرادي إذ يقول: " وتأويل البصريين ما ورد من ذلك تعسف "[٧].

لذا استظهر الرضي مذهب الكوفيين واختاره فقال: " والظاهر مذهب الكوفيين، إذ لا منع من مثل قولك: نمت من أول الليل إلى آخره، وصمت من أول الشهر إلى آخره، وهو كثير الاستعمال "[٨].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن

(٥) انظر المقاصد الشافية ٣/ ٥٩٢.

(٦) انظر المصدر السابق.

(٧) الجنى الداني ص ٣٠٩.

(٨) شرح الكافية ق٢/م٢/ ١١٣٩، تحـ (بشير المصري).

ابن الخباز يوافق الكوفيين ومن تابعهم في مجيء (من) لابتداء الغاية في الزمان ويظهر هذا من خلال قوله في رده على البصريين تقدير مصادر من قبل الزمان من تأسيس أول يوم، ومن مرّحجج: وهذا لا يخرجه من الزمان".

***

٢- (رُبّ) بين الحرفية والاسمية

تأتي (رُبّ) اسما عند الكوفيين وقد أشار ابن الخباز إلى موقفهم، وذلك في معرض تعليقه على قول ابن معط:

وربّ للتقليلِ في المنكّرِ

كرُبّ ضيفٍ طارقٍ ليلا قُرِي

فقال: " في ربّ فصول:

الأول: في حرفيتها: ذهب البصريون إلى أنها حرف، وذهب الكوفيون إلى أنها اسم، ولم يحتجوا لذلك بعلامة توجبه، ويمر بك ما احتجوا به "[١].

مما تقدم يتبين لنا أن ابن الخباز أشار إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين في حقيقة (رُبّ)، وتفصيل المسألة كالآتي:

أولاً: ذهب البصريون إلى القول بحرفيه (ربّ).

قال المبرد في هذا باب (كم): " فأما (كمْ) التي تقع خبرًا فمعناها: معنى (رُبّ) إلا أنها اسم، و(ربّ) حرف...) [٢] ".

وتابع البصريين في ذلك كثير من العلماء، منهم: ابن السراج، وابن عصفور، وابن مالك، والمرادي، وابن هشام[٣]، وغيرهم[٤].

وقد استدل البصريون ومن وافقهم بالآتي:

١- جميع علامات الاسم اللفظية والمعنوية منتفية عنها [٥].

٢- مساواتها للحرف في أنها جاءت لمعنى في غيرها كالحرف، وهو تقليل ما دخلت عليه نحو: رُبّ رجل يفهم [٦].

٣- أنه لا يتعدى إليها الفعل بحرف الجر، فلا يقال: بربّ رجل عالمٍ مررت [٧].

٤- أنه لا يعود عليها الضمير، ولا يضاف إليها [٨].

ثانياً: ذهب الكوفيون، والأخفش، وابن الطراوة إلى القول باسميتها، وأنه يحكم على موضعه بالإعراب[٩].

وقد استدلوا على ذلك بعدة أمور منها:

١- حمل (رُبّ) على (كم) إذ إن (كم) للعدد والتكثير، و(ربّ) للعدد والتقليل.

---

(١) الغرة المخفية ١/ ١٨٧.

(٢) المقتضب ٣/ ٥٧.

(٣) انظر الأصول ٣٧٠/١ وشرح الجمل ٥٠٧/١ (جناح) وشرح التسهيل ١٧٥/٣، والجنى الداني ص٤٣٩، والمغني ١/ ١٣٤.

(٤) انظر همع الهوامع ٢/ ٣٤٦ .

(٥) انظر الإنصاف، مسألة ١٢١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٥/٣، والهمع ٢/ ٣٤٦ .

(٦) انظر الجنى الداني ص٤٣٨، وأيضًا الإنصاف، مسألة ١٢١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٥/٣.

(٧) انظر الهمع ٣٤٦/٢.

(٨) المصدر السابق.

(٩) انظر الجنى الداني، ص٤٣٩، والمساعد ٢/ ٢٨٤.

٢- أنها تخالف حروف الجر في عدة أشياء[١].

- أنها لا تقع إلا في صدر الكلام.
- أنها لا تعمل إلا في نكرة.
- أنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة.
- أنه لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به.

٣- أنه يدخله الحذف فيقال (رَبَ) بالتخفيف، والحذف لا يدخل الحرف[٢].

٤- الإخبار عنها[٣] كما جاء في قول الشاعر:

إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكُنْ
عارًا عليك؛ ورُبّ قتل عارُ[٤]

فـ (ربّ) عندهم مبتدأ، و(عار): خبره.

وقد انتصر لهذا المذهب العلامة الرضي وعدّه قويًا إذ يقول: " ويقوى عندي مذهب الكوفيين والأخفش، أعني كونها اسما، فـ(رُبّ): مضاف إلى النكرة، فمعنى ربّ رجل في أصل الوضع: قليل من هذا الجنس، كما أنّ معنى كم رجل: كثير من هذا الجنس، وإعرابه: رفع أبدًا، على أنه مبتدأ لا خبر له "[٥].

والصحيح ما ذهب إليه البصريون لقوته، وضعف ما ذهب إليه الكوفيون، والأخفش، وابن الطراوة لرد أدلتهم.

أما القول باسمية (ربّ) حملاً على (كم)؛ لأن (كم) للعدد والتكثير، و(ربّ) للعدد والتقليل، فهو مردود؛ لأن (ربّ) ليست للعدد، وإنما هي للتقليل فقط، وحكم باسمية (كم) لأنه يحسن فيها علامات الأسماء، وهذا غير موجود في ربّ[٦].

وأما القول بأنها تخالف حروف الجر في:

- أنها لا تقع إلا في صدر الكلام، فمردود لأن معناها التقليل، وتقليل الشيء يقارب نفيه، فأشبهت حرف النفي، وحرف النفي له صدر الكلام[٧].

أما قولهم: إنها لا تعمل إلا في نكرة فهذا مردود؛ لأن النكرة دالة على الكثرة و(رُبّ) معناها التقليل، فدخلت على النكرة ليصبح فيها معنى التقليل[٨].

أما القول بأنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، فهذا مردود أيضًا؛ لأنهم جعلوا ذلك عوضا لما ظهر فيها من النقصان، وذلك بحذف الفعل الذي تتعلق به [٩].

وأما القول بأنه لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به فهذا غير صحيح؛ لأن الحذف لدلالة

---

(١) انظر الإنصاف ٢/ ٦٨٦ (مسألة ١٢١)، والإقليد شرح المفصل ٤/ ١٦٩٣.

(٢) انظر السابقين.

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ق٢/ م٢/ ١١٨٠، تحـ (مصري) والهمع ٣٤٦/٢.

(٤) من الكامل قاله ثابت بن كعب في رثاء يزيد بن المهلّب بن أبي صفرة وهو في شرح التسهيل لابن مالك ١٧٥/٣، وشرح الكافية للرضي ق٢/ م١١٨/٢ (مصري) والمساعد ٢٨٤/٢، والهمع ٣٤٦/٢.

(٥) شرح الكافية للرضي ق٢/ م٢، ص١١٧٧.

(٦) انظر الإنصاف ٢/ ٦٨٦ (مسألة ١٢١).

(٧) المصدر السابق، وينظر أيضًا الإقليد ٤/ ١٦٩٤.

(٨) انظر الإقليد ٤/ ١٦٩٣، وأيضًا الإنصاف ٢/ ٦٨٧، مسألة ١٢١.

(٩) انظر المصدرين السابقين.

الحال والعلم به لقولك: ربّ رجل جاءني، أي رب رجل جاءني كلمته [١].

وأما القول بأنه يدخله الحذف، والحذف لا يدخل الحرف؛ فإنه يرد عليهم بأن الحذف قد وقع في الحرف مثل (إنّ) المشددة بتخفيفها، وقد حكى أبو العباس أحمد بن يحيى الحذف في (سوف): سف أفعل وسوف أفعل[٢].

وأما استدلالهم بقول الشاعر:

إنْ يقتلوك فإنّ قتلك لم يكنْ

عارًا عليك؛ ورُبّ قتل عارُ

فهو مردود؛ لأنه يحتمل كون (عار) خبر مبتدأ محذوف أي: هو عار، وكون (قتل) مبتدأ مجرورًا بـ (رُبّ)، كما جرّ بالباء: حسب في: بحسبك درهم [٣].

أو بأن الرواية الشهيرة: (وبعضُ قتل عار)[٤].

– ومذهب البصريين في القول بحرفية (رُبّ) هو اختيار ابن يعيش وابن مالك.

قال ابن يعيش: " والصواب ما بدأنا به، وهو مذهب البصريين لما ذكرناه من الأدلة... "[٥].

وقال ابن مالك: " وحرفيتها أصح لخلوها من علامات الأسماء اللفظية والمعنوية، ومساواتها الحرف في الدلالة على معنى في مسمى غير مفهوم جنسه بلفظها، بخلاف أسماء الاستفهام والشرط، فإنها تدل على معنى في مسمى مفهوم بلفظها، ومقتضى هذا التقدير أن تكون (كم) حرفا...[٦] ".

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أنَّ ابن الخباز يتجه وجهة البصريين ومن تابعهم في القول بحرفية (رُبّ) وقد اتضح ذلك من خلال تعقيبه على رأي الكوفيين بقوله: ولم يحتجوا لذلك بعلامة توجبه... ".

***

(١) انظر الإقليد ٤/ ١٦٩٤.

(٢) انظر الإنصاف ٢/ ٦٨٧ (مسألة ١٢١).

(٣) انظر المساعد ٢/ ٢٨٤.

(٤) انظر الجنى الداني ص ٤٣٩.

(٥) شرح المفصل ٨/ ٢٧.

(٦) شرح التسهيل ٣/ ١٧٥.

الخاتمـة

بعد دراسة موقف ابن الخباز من الكوفيين في كتابه الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن معطي أمكننا أن نستخلص أهم نتائج البحث:

- عقدت الدراسة مبحثًا عرفت فيه بالغرة المخفية لابن الخباز ومنهجه وتعامله مع ألفية ابن معطي بطريقة كشفت مراميها وأوضحت معانيها.

- تناول البحث الموقف النحوي لابن الخباز في شرحه على الألفية بالدراسة الكاشفة والتحليل والمناقشة.

- أوضح البحث أن ابن الخباز كان يعوّل على السماع من كلام العرب ويعتمد عليه في الاختيار والترجيح كما في مسألتي تقديم خبر (ليس) عليها، ووقوع الأفعال غير الناسخة بعد (إن) المخففة من الثقيلة.

- قدم البحث دراسة متعمقة للمسائل النحوية، وناقشها، ورجَّح ما هو جدير بالترجيح، ورتبها ترتيبًا ييسر الانتفاع بها.

- أثبت البحث أن ابن الخباز كان يذهب مذهب البصريين، فقد تابعهم في عشر مسائل، وتابع الكوفيين في ثلاث مسائل، مما يدل على أنه يتقبل مذهب الكوفيين ما دام الحق في جانبهم.

- أشار البحث إلى أن ابن الخباز هو أول من شرح ألفية ابن معطي، وكشف مراميها، وأوضح مقاصدها، فانتفع بشرحه من أتى بعده.

- أظهر البحث أن ابن الخباز كان يعترض على ابن معطي في كثير من الأمور، مما يدل على ظهور شخصيته.

- أوضح البحث دراية ابن الخباز الكبيرة بألفية ابن معطي، وتمكنه منها، وبصره ومعرفته بالقافية وعيوبها، وقد اتضح ذلك من خلال شرحه وتعليقاته واستشهاداته وتعليلاته وترجيحاته على نحو ما ذكرنا في البحث.

***

ثبت أهم المصادر والمراجع

- الأصول في النحو لابن السراج تحقيق محمد عثمان – الناشر مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.
- الأعلام لخير الدين الزركلي – بيروت – دار العلم للملايين – الطبعة السادسة ١٩٨٤م.
- الإقليد شرح المفصل تأليف تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي المتوفى سنة ٧٠٠هـ – ١٣٠١م تحقيق ودراسة محمد أحمد على أبو كته الدراويش – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الإدارة العامة للثقافة والنشر ٢٠٠٢م.
- أمالي ابن الشجري لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي– تحقيق ودراسة الدكتور/ محمود الطناحي – الناشر – مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي تحقيق د/ محمد أبو الفضل إبراهيم دار الكتب المصرية – القاهرة ١٣٧١هـ – ١٩٥٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ت/ محمد محي الدين عبد الحميد ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف – المكتبة العصرية – صيدًا – بيروت – سنة ١٩٨٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت.
- الإيضاح العضدي للفارسي تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان – عالم الكتب – الطبعة الثانية ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق وتقديم د/ موسى بناي العليلي – مطبعة العاني بغداد.
- البحر المحيط لأبي حيان – دار الفكر – بيروت – الطبعة الثانية – ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- البداية والنهاية لابن كثير – مطبعة السعادة بمصر ١٣٥٨هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع المتوفى ٦٨٨هـ تحقيق ودراسة د/ عياد بن عبد الثبيتي – دار الغرب الإسلامي– بيروت – الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م – دار الفكر.
- تاج العروس من جواهر القاموس للإمام البغوي الزبيدي – المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦هـ.
- التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين – جامعة أم القرى – مركز البحث العلمي وإحياء التراث.
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق / علي محمد البجاوي – ط عيسى البابي الحلبي– الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م.
- التبيين من مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري تحقيق ودراسة د/ عبد الرحمن بن

سليمان العثيمين – دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
– تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
– التذييل والتكميل لأبي حيان – عدة أجزاء، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم – دمشق.
– تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، المتوفى سنة ٧٧٨هـ – تحقيق د/ علي فاخر وآخرين – مطبعة دار السلام – مصر – الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
– توجيه اللمع لابن الخباز (شرح اللمع لابن جني) دراسة وتحقيق د/ فايز دياب – طبعة دار السلام – الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
– الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة وآخر – منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت.
– جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي، تحقيق د/ حامد أحمد نيل – مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
– حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه.
– الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ – تحقيق محمد سيد جاد الحق – مطبعة المدني – القاهرة ١٣٨٥هـ.
– الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق د/ الخراط– دار القلم– دمشق.
– ديوان الأعشى – دار صادر – بيروت – تحقيق د/ محمد حسين – مصر ١٩٥٠م.
– ديوان جرير – دار صادر – بيروت ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.
– ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات – تحقيق وشرح د/ محمد يوسف نجم– الجامعة الأمريكية – دار صادر – بيروت.
– ديوان العرجي، تحقيق د/ سجيع جميل الجبيلي – دار صادر – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
– رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق د/ سعيد صالح زعيمة – الناشر– دار ابن خلدون – الإسكندرية.
– شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، المتوفى سنة ١٠٨٩م.
– شرح أبيات المغني للبغدادي، تحقيق د/ عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق – دار المأمون للتراث – الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ – ١٩٨٧م.
– شرح أشعار الهذليين للسكري، حققه عبد الستار أحمد فراج وراجعه محمود محمد شاكر – مكتبة دار العروبة – ١٣٨٤هـ – ١٩٦٥.
– شرح ألفية ابن معطي لابن القواس – تحقيق ودراسة د/ علي موسى الشوملي – مكتبة الخريجي – الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوي المختون – هجر للطباعة والنشر – الطبعة الأولى.
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف – تحقيق ودراسة د/ سلوى محمد عرب – جامعة أم القرى ١٤١٩هـ – الطبعة الأولى.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق د/ صاحب أبو جناح – وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق ١٩٨٢م.
- شرح الدماميني على المغني – صححه وعلق عليه أحمد عز وعناية مؤسسة التاريخ العربي – بيروت– الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
- شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة الموصلي، دراسة وتحقيق الدكتور علي الشوملي – دار الأمل– الطبعة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
- شرح كافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق د/ حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ود/ يحيى بشير المصري – جامعة الإمام محمد بن سعود – الطبعة الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، المتوفى ٣٦٨هـ، الجزء الأول حققه وقدم له وعلق عليه د/ رمضان عبد التواب وآخرون – طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.
- شرح اللمع لأبي الفتح عثمان بن جني للكوفي، إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الحسيني المتوفى ٤٤٢– ٥٣٩هـ – قرأه وعلق عليه محمود بن محمد الموصلي – الطبعة الأولى ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م – المجمع الثقافي – أبو ظبي.
- شرح المفصل لابن يعيش – عالم الكتب – بيروت.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، المتوفى سنة ٦٤٥هـ، تحقيق د/ تركي بن سهو بن نزال العتيبي. مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثانية سنة ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
- شرح المقرب لابن عصفور د/ علي فاخر – الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩٠م – مطبعة السعادة – القاهرة.
- شواهد التوضيح والتصحيح في حل مشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي – دار الكتب العلمية – بيروت.
- صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر – الناشر: دار طوق النجاة – الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي – دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي من علماء القرن السابع الهجري، تحقيق د/ محمد بن سالم العميري – جامعة أم القرى ١٤٢٠هـ الطبعة الأولى.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني، ت٥٠٥هـ – دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة – مؤسسة علوم القرآن – بيروت.
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز، تحقيق / حامد محمد العبدلي – مطبعة العاني – بغداد ١٩٩١م.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع – السفر الأول – تحقيق د/ فيصل الحفيان – مكتبة الرشد – الرياض – (١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م).

- الكافي في العروض والقوافي للتبريزي – تحقيق الحساني حسن عبد الله، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة– الطبعة الرابعة ١٤٢١هـ –٢٠٠١م.
- الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق/ عبد السلام هارون – مطبعة المدني – الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.
- الكشاف للزمخشري ومعه حاشية الشريف الجرجاني، والإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال– مطبعة الحلبي – الطبعة الأخيرة ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة – الطبعة الأولى ١٣٠٠هـ – دار العلوم الحديثة – بيروت – لبنان.
- اللباب لابن عادل الدمشقي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- المبسوط في القراءات العشر، تحقيق سبيع حمزة حاكيمي – الناشر مجمع اللغة العربية – دمشق ١٩٨١م.
- المحتسب لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي، المتوفى ٥٤٦هـ – تحقيق المجلس العلمي بفاس سنة ١٩٧٥م.
- المحصول في شرح الفصول لابن إياز، المتوفى ٦٨١هـ، تحقيق د/ شريف عبد الكريم النجار– دار عمار – الأردن.
- المسائل الحلبيات، تحقيق د/ حسن هنداوي – الناشر – دار القلم – دمشق – الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات للفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاري – وزارة الأوقاف العراقية – بغداد ١٩٨٣م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د/ محمد كامل بركات – دار الفكر – دمشق.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق د/ عبد الأمير – عالم الكتب – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- معاني القرآن للفراء – تحقيق / أحمد يوسف نجاتي – ومحمد علي النجار الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٠م.
- معاني القرآن للنحاس، تحقيق محمد علي الصابوني – الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م، ط/ جامعة أم القرى.
- معجم المؤلفين عمر رضا كحالة – مكتبة المثنى – بيروت – دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م – المكتبة العصرية – بيروت.
- مفاتيح الغيب للرازي (التفسير الكبير) دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
- المفضل للإمام علم الدين السخاوي – رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة – جامعة الأزهر، د/ عبد الكريم جواد كاظم.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (شرح الشاطبي على ألفية ابن مالك) تحقيق د/ عياد

الثبيتي ود/ محمد البنا وآخرين – جامعة أم القرى – الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
– المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى للعيني ت ٨٥٥هـ، تحقيق د/ علي فاخر وآخرين، ط / دار السلام – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.
– المقتضب للمبرد، تحقيق الدكتور/ محمد عبد الخالق عضيمة – لجنة إحياء التراث الإسلامي بالقاهرة ١٣٩٩هـ ، وسنوات أخرى.
– المقدمة الجزولية في النحو للجزولي، تحقيق د/ شعبان عبد الوهاب محمد – الطبعة الأولى – القاهرة ١٩٨٨م.
– الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع، تحقيق د/ علي حكيمي – الطبعة – الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
– المنهاج في شرح جمل الزجاجي للعلوي، ت٧٤٩هـ – دراسة وتحقيق الدكتور / هادي عبد الله ناجي – مكتبة الرشد – الرياض – الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.
– نتائج الفكر للسهيلي، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا – دار الاعتصام.
– نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة تأليف الشيخ محمد الطنطاوي – دار المنار – الطبعة الخامسة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.
– النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق / طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي – مطبعة عيسى الحلبي – الطبعة الأولى سنة ١٩٦٣م.
– هدية العارفين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل البغدادي – دار العلوم الحديثة – بيروت – ١٩٨١م.
– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
– وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس – دار الثقافة – بيروت – ١٩٧٧م.

***

م	الموضوعات	الصفحة
١.	ملخص البحث	٨٨٩
٢.	المقدمة	٨٩٠
٣.	الفصل الأول	٨٩٣
٤.	المبحث الأول : التعريف بابن معطي وألفيته	٨٩٣
٥.	المبحث الثاني : التعريف بابن الخباز	٨٩٦
٦.	المبحث الثالث : التعريف بالغرة المخفية	٨٩٧
٧.	الفصل الثاني : دراسة المسائل النحوية في الغرة المخفية	٩٠٠
٨.	المبحث الأول : المسائل المتعلقة بالأسماء	٩٠٠
٩.	حقيقة (كلا) و (كلتا)	٩٠٠
١٠.	موضع الضمير المتصل في (لولاك) و(لولاي)	٩٠٣
١١.	الاسم المشغول عنه	٩٠٦
١٢.	ناصب الأسماء المشغول عنه	٩٠٦
١٣.	وقوع التمييز معرفة	٩٠٨
١٤.	المسائل المتعلقة بالأفعال	٩١٢
١٥.	عامل الرفع في الفعل المضارع	٩١٢
١٦.	بناء فعل الأمر	٩١٤
١٧.	تقديم خبر (ما زال) عليها	٩١٦
١٨.	منع تقديم خبر (ليس) عليها	٩١٧
١٩.	وقوع (كاد) زائدة	٩١٩
٢٠.	وقوع الأفعال النواسخ بعد (إن) المخففة من الثقيلة	٩٢٢
٢١.	وقوع (حاشا) فعلا	٩٢٤
٢٢.	المبحث الثالث : المسائل المتعلقة بالحروف	٩٢٨
٢٣.	مجيء (من) لابتداء الغاية في الزمان	٩٢٨
٢٤.	(رب) بين الحرفية والاسمية	٩٣١
٢٥.	الخاتمة	٩٣٤
٢٦.	ثبت أهم المصادر والمراجع	٩٣٥
٢٧.	ثبت الموضوعات	٩٤٠